الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice

رئاسة الجمهورية

Présidence de la République

المفتشية العامة للدولة

التقدم المسجل في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالحكامة

التقرير السداسي

دجمبر 2024

جدول المحتويات

1 ملخص تنفيذي: 2
2 مقدمة: 4
2.1 سياق خطة عمل الحكامة: 4
2.2 الهياكل المعنية: 4
2.3 أهداف التوصيات: 4
2.4 معالم هيكلية : 5
2.5 توصيات ذات أهمية خاصة: 6
3 منهجية المتابعة: 6
3.1 تنظيم مراقبة تنفيذ خطة العمل: 6
3.2 آليات التنسيق بين مختلف الجهات المعنية: 6
3.3 أدوات المتابعة: 7
3.4 المنصة الرقمية: 7
4 وضعية التقدم الاجمالي: 8
5 تحليل سياق تنفيذ خطة العمل: 8
5.1 السياق العام: 8
5.2 السياق التنفيذي: 9
6 مستجدات الشركاء وأصحاب المصلحة: 10
7 تحليل التنفيذ: 10
7.1 أهم النجاحات والصعوبات خلال الفترة السابقة: 10
7.2 تحليل الإجراءات والنتائج: 11
7.2.1 التوصيات قصيرة المدى: 11
7.2.2 التوصيات متوسطة المدى: 18
8 التواصل والرسملة: 41
9 خطة العمل المستقبلية: 43
10 الخلاصة: 48
11 الملحقات: 48

1 ملخص تنفيذي:

يسلط هذا التقرير نصف السنوي الضوء على النتائج التي تم الحصول عليها والإجراءات المتخذة في إطار تنفيذ خطة عمل الحكامة المنبثقة عن توصيات تقرير التقييم التشخيصي للحكامة في موريتانيا و الذي أجراه صندوق النقد الدولي في الفترة من 2021/12/06 إلى 03/ 2022/06. و قد تم إحراز تقدم كبير في العديد من المجالات الرئيسية:

1. **الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة الفساد:**

- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

- إنشاء إطار مؤسسي: اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد 2023-2030، تحت اشراف لجنة يرأسها الوزير الأول ، وتتولى المفتشية العامة للدولة سكتيريتها ، وقد خصص لها تمويل أدرج في قانون المالية 2024 وتم تجديده في قانون المالية الاصلي 2025.
- لجان المتابعة : تمت إعادة تشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية (مرسوم رقم 139-2024 الصادر بتاريخ 2024/09/18) وتم توسيع لجنة الدعم الفني للجنة التوجيهية الوطنية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لتشمل أعضاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص (مرسوم رقم 2024/001147 الصادر بتاريخ 2024/10/10).

- الإصلاحات المؤسسية والقانونية:

- الإصلاحات الكبرى:
  - مشروع قانون يقضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛
  - مشروع قانون التصريح بالممتلكات والمصالح (إلغاء القانون عدد 054 لسنة 2007 المتعلق بالشفافية المالية في الحياة العمومية)؛
  - مشروع قانون يتعلق بمكافحة الفساد (إلغاء قانون 014 لسنة 2016).

  قد تم الانتهاء من مشاريع القوانين الثلاثة هذه وسيتم عرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها وإحالتها إلى البرلمان في يناير 2025.
  - مراجعة قانون المؤسسات والشركات العمومية والذي تم عرض مشروع قانونه على البرلمان بتاريخ 2024/12/24.
- إجراءات خاصة:
  - دمج ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني في تسيير الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛
  - تعزيز وتحسين جودة عمل عمليات التفتيش على مستوى الإدارات من خلال دليل المفتش الذي تم إعداده بدعم من البنك الدولي.

2. **تأطير القطاع المصرفي:** تم وضع خطط لتقويم للبنوك التي تعاني من نقص في رأس المال، وتم اعتماد النظم المتعلقة بالحكامة المصرفية ومكافحة غسيل الأموال.
3. **مراقبة المشاريع الاستثمارية برأسمال كبير**: صدر المرسوم عدد 153 لسنة 2024 المؤرخ في 6 نوفمبر 2024 المتعلق بإدارة الاستثمارات العمومية. وينص هذا النص على أن المشاريع الكبرى يجب أن تخضع لتقييم لاحق، يتم إجراؤه خلال مدة أقصاها سنة واحدة بعد إغلاقها.
4. **رقمنة الصفقات العمومية**: تم إطلاق عملية رقمنة الصفقات العمومية مع استكمال الخطوات الرئيسية بالفعل. وتشرف لجنة وزارية على هذا المشروع المدعوم بخطة عمل مصادق عليها وبإطار قانوني مناسب (المرسوم رقم 0013-2024). وتم الانتهاء من مواصفات تطوير المنصة كما تم اكتتاب شركة لتنفيذها، توقيع العقد تم في 20 ديسمبر 2024
5. **تعزيز التنسيق بين الهيئات الرقابية:** يجري حالياً وضع اللمسات النهائية على إطار التعاون بين المفتشية العامة للدولة و المفتشية العامة للمالية، وقد تم مع إحراز تقدم كبير في العمل الرامي إلى تقنين هذا التعاون و مأسسته. وقد أتاحت الاجتماعات العديدة تحديد المجالات ذات الأولوية، وكذلك دمج المهام المشتركة، والتبادل المنتظم للبرامج. علاوة على ذلك، توجد منصة رقمية قيد التطوير، مخصصة لمتابعة توصيات الجهات الرقابية . ومن المقرر أن يتم تشغيلها خلال الربع الأول من عام 2025.
6. **تعزيز الشفافية في تسيير الأراضي الحضرية التابعة للدولة**: منذ أبريل 2024، مكنت منصة لعكود من تأمين المبيعات وتحرير الصكوك التوثيقية. و تتواصل عملية رقمنة أرشيف العقارات ، حيث تمت رقمنة 550 ألف وثيقة ودمجها في نظام GedGec.
كذلك صدر مقرر بتسوية الأراضي الحضرية في الأحياء الهشة، و تم إنشاء لجنة مشتركة مسؤولة عن تنقية قاعدة بيانات وكالة التنمية الحضرية. وأخيرا، تم بالفعل وضع الأساس التنظيمي لإنشاء مكاتب جهوية للعقارات. ومن المقرر تفعيلها ميدانيا عام 2025.
7. **تعزيز الحكامة الميزانوية من خلال تبسيط القواعد الضريبية وآليات تحصيل الضرائب:** تم تنظيم اجتماعات إطارية مع مؤسسة التمويل الدولي ، ووكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا واللجنة الفنية، مما أدى إلى المصادقة على التقارير ووضع المسودة الأولى لرسالة سياسة الاستثمار. تم خلال مهمة ميدانية في نواكشوط في نوفمبر 2023، تلتها ورشة عمل ضمت جميع المعنيين الموافقة على مشروع قانون الاستثمار المعدل من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2024/12/18 وأحيل إلى البرلمان بتاريخ 2024/12/25.

2 مقدمة:

2.1 سياق خطة عمل الحكامة:

في إطار التقييم التشخيصي للحكامة، الذي أجري من قبل صندوق النقد الدولي في الفترة من 2021/12/06 إلى 2022/06/03، بطلب من الحكومة الموريتانية ، تم تقديم أكثر من 50 توصية. ومن بين تلك التوصيات، تم تحديد 12 توصية كأولويات وهي حاليًا موضوع خطة العمل المتعلقة بالحكامة.
وكانت كل توصية ذات أولوية مصحوبة بخطة عمل خاصة بها تتعلق بالعديد من الهياكل والقطاعات الوزارية.
وتقوم المفتشية العامة للدولة ، التي ترأس لجنة الدعم الفني للجنة التوجيهية الوطنية للجنة الوطنية لمكافحة الفساد، بتنسيق متابعة تنفيذ التوصيات ذات الأولوية.

2.2 الهياكل المعنية:

تعتبر العديد من الكيانات والوزارات الرئيسية معنية بخطة عمل الحكامة ، ومن ضمنها:
- رئاسة الجمهورية (المفتشية العامة للدولة)؛
- الوزارة الأولى؛
- وزارة العدل؛
- وزارة الاقتصاد والمالية (المديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي، مديرية الوصاية المالية ووكالة تشجيع الاستثمار في موريتانيا)؛
- وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري (المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة؛
- البنك المركزي الموريتاني (الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية).

2.3 أهداف التوصيات:

تتمحور هذه التوصيات حول عشرة أهداف رئيسية:
1) تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة الفساد؛
2) معالجة نقاط الضعف في إدارة الأصول المالية لموريتانيا؛
3) تعزيز الرقابة على القطاع المالي من خلال معالجة نقاط الضعف في الحكامة التي قد تكون مرتبطة بالفساد؛
4) الحد من مخاطر إساءة استخدام القطاع المالي لغسل العائدات غير المشروعة، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بالفساد؛
5) تعزيز الشفافية ومراقبة المشاريع الاستثمارية ذات رأس المال الكبير؛
6) الحد من مخاطر الفساد في مجال الصفقات العمومية من خلال مراقبة الامتثال الحقيقي للقانون الجديد المنظم للصفقات العمومية ؛

7) تعزيز التفتيش والمساءلة من خلال وضع بروتوكولات لتبادل المعلومات والتحليلات؛
8) تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة القطع الأرضية الحضرية المملوكة للدولة، مع الحد من نقاط الضعف أمام الفساد؛
9) تعزيز استقلال ونزاهة العدالة؛
10) معالجة نقاط الضعف في الإدارة الميزانوية من خلال تبسيط القواعد الضريبية والآليات الإدارية لتحصيل الضرائب.

2.4 معالم هيكلية :

في إطار وثيقة السياسة الاقتصادية والمالية التي تصف البرنامج الاقتصادي والمالي لموريتانيا المدعوم من صندوق النقد الدولي، ، تم اعتبار الاجراءات التالية بمثابة معايير هيكلية :

- تقديم قانون استثمار معدل إلى البرلمان للقضاء على "النقاط الحرة" وتقليص الأنظمة الخاصة.
- تقديم قانون جديد للمؤسسات العمومية إلى البرلمان منسجم مع المعايير الدولية ومع أفضل الممارسات، بما في ذلك العناصر الرئيسية لسياسة مساهمة الدولة في هذه المؤسسات مع إجراءات ترمي إلى تعزيز حكامتها وشفافيتها ومسؤوليتها.
- تقديم تعديلات قانونية إلى البرلمان تهدف إلى إنشاء نظام للإعلان عن الممتلكات وتضارب المصالح بما يتماشى مع المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الإفصاح عن الممتلكات من قبل الموظفين ومع خلاصات وتوصيات تشخيص الحكامة الذي جرى بدعم فني من صندوق النقد الدولي.
- البدء في نشر تقارير نصف سنوية منتظمة حول تنفيذ خطط العمل في المجالات الرئيسية للحكامة التي تدعمها تشخيصات الحكامة التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

2.5 توصيات ذات أهمية خاصة:

تحظى التوصيات التالية باهتمام خاص نظرا لأهميتها في مكافحة الفساد ودورها المركزي في تعزيز الحكم الرشيد، وهي ذات أولوية وتظهر جلية في التزامات رئيس الجمهورية وأكدت عليها الحكومة.

التوصية	المسؤول
انشاء وكالة وطنية مستقلة لمحاربة الفساد	المفتشية العامة للدولة
مراجعة القانون المتعلق بمحاربة الفساد	وزارة العدل
انشاء إطار قانوني مكتمل متعلق بالتصريح بالممتلكات	وزارة العدل
مراجعة القانون المتعلق بالمؤسسات العمومية	وزارة الاقتصاد و ادارة /المالية الوصاية

3 منهجية المتابعة:

3.1 تنظيم مراقبة تنفيذ خطة العمل:

ان متابعة تنفيذ توصيات تقرير التقييم التشخيصي للحكامة وخطة العمل الخاصة به تتم من طرف اللجنة التوجيهية الوطنية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، برئاسة الوزير الأول. تم تحديد طرق تنظيم وعمل هذه اللجنة بالمرسوم رقم 2024-010 الصادر بتاريخ 2024/01/11 والمعدل بالمرسوم 2024-139 الصادر بتاريخ 2024/09/18.
و تلعب اللجنة الفنية لدعم اللجنة التوجيهية الوطنية، المنشأة بالمقرر رقم 001147 الصادر بتاريخ 10/10/2024، دورا أساسيا في مراقبة تنفيذ خطة عمل الحكامة، طبقا للمهام الموكلة إليها.

3.2 آليات التنسيق بين مختلف الجهات المعنية:

لقد قامت كل جهة معنية بخطة العمل بتعيين نقطة اتصال يكون مسؤولا عن موافاة المفتشية العامة للدولة بمدى التقدم على مستوى تنفيذ الإجراءات التي تخصها و التحقق من تناسق البيانات المحالة. تتيح هذه التقارير التعرف على النواقص المحتملة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.
ويتم نقل المعلومات من قبل نقاط الاتصال بشكل دوري أو بناء على طلب المفتشية العامة للدولة، تمشيا مع الاحتياجات المتعلقة بمتابعة وتقييم التقدم المحرز على مستوى تنفيذ الخطة.

3.3 أدوات المتابعة:

تم اقتراح مصفوفة لمتابعة خطة العمل على الهيئات المعنية لتسهيل مراقبة تقدم الإجراءات بشكل فعال وتتضمن المكونات التالية:

- المعرف: و تعني معرفات التوصيات والإجراءات.
- الاجراء: و نعني بها الإجراءات التي سيتم تنفيذها. ومن المهم أن تساهم الإجراءات في تحقيق التوصيات وأن تكون محددة وقابلة للتحقيق.
- المسؤول: و نعني به البنية المسؤولة عن تنفيذ الإجراء.
- تاريخ البدء: وهو التاريخ الدقيق الذي يجب أن يبدأ فيه هذا الإجراء أو يتم تنفيذه فيه.
- تاريخ الانتهاء: هذا هو التاريخ الدقيق الذي يجب أن يكتمل فيه تنفيذ الإجراء.
- القياس : نعني به المعايير أو المؤشرات التي تجعل من الممكن القيام بتقييم وقياس موضوعي للتقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات (معايير كمية و/أو نوعية) .
- الموارد: و تعني جميع العناصر أو الوسائل اللازمة لتنفيذ الإجراء بنجاح.
- المخاطر: و تتضمن تحديد الأحداث التي يمكن أن تعيق تنفيذ الإجراء.
- التعليقات: و هي مساحة مرنة تسمح بإضافة معلومات تكميلية لكل إجراء.

3.4 المنصة الرقمية:

تم تعيين مكتب خبرة لتطوير منصة رقمية لمتابعة معايير الأداء والمعالم الهيكلية. وعُقدت اجتماعات بين المفتشية العامة للدولة و البنك المركزي ومكتب الخبرة لضمان دمج خطة العمل المرتبطة بالتوصيات ذات الأولوية المتعلقة بالبنك المركزي في هذه المنصة.

4 وضعية التقدم الاجمالي:

يظهر التقرير التقدم الكبير في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالحكامة و بمحاربة الفساد، حيث بلغ متوسط معدل الإنجاز 98% للتوصيات قصيرة المدى و55% للتوصيات على المدى المتوسط. وينبغي اعتبار هذه المعدلات بالنظر للنسبة المئوية للوقت المنقضي: فبالنسبة للتوصيات قصيرة المدى، قد تم بالفعل استخدام 92٪ من الأجل، مما يشير إلى الالتزام بالمواعيد النهائية المخصصة. وينطبق الأمر نفسه على التوصيات متوسطة المدى، فرغم أن نسبة التنفيذ تبلغ 55%، إلا أنها تظل منسجمة مع الجدولة الزمنية، حيث لم ينقض سوى 37% من الأجل المحدد. وهذا يدل على أن الإجراءات تسير بوتيرة متوافقة مع الزمن المحدد ، بل أنها تتقدم عليه قليلا.

نوع التوصية	نسبة الانجاز المتوسط	%الزمن المنقضي
على المدى القصير(12شهرا ابتداء من 2024/1/11)	98%	92%
على المدى المتوسط (24ما بين - 30شهرا ابتداء من 2024/1/11)	55%	37%

5 تحليل سياق تنفيذ خطة العمل:

5.1 السياق العام:

لقد انخرطت موريتانيا في تحول عميق لإطار حكامتها لمواءمة ممارساتها مع المعايير الدولية وتعزيز الشفافية في الشأن العمومي. وتجري هذه العملية في سياق يتسم بنقاط ضعف متأصلة في الحكامة ومكافحة الفساد، الأمر الذي لم يؤد إلى تباطؤ التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد فحسب، بل كان له أيضًا تأثير سلبي على المستوى السياسي، حيث أدى إلى إضعاف ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية.وقد تجلت هذه الرغبة في البرنامج الانتخابي للمأمورية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية بعنوان "طموحي للوطن" الذي أعلن فيه أن هذه المأمورية ستكون مأمورية المعركة الشرسة ضد الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة.. وأكد أن هذه المعركة حاسمة وأنها شرط لتنمية البلاد التي ستقوم على حكامة شفافة وفعالة. وتحقيقا لهذه الغاية، تمت برمجة إنشاء وكالة وطنية لمكافحة الفساد.

علاوة على ذلك، جاء في إعلان السياسة العامة للحكومة أن مكافحة الفساد ستكون موضوع إجراءات محددة تهدف إلى تعزيز الشفافية وفرض المساءلة ومكافحة جميع أشكال الإفلات من العقاب. و في هذا المجال، تتعهد الحكومة بما يلي:

- استكمال وتطوير الإطار القانوني لمكافحة الفساد، بما يضمن استرجاع الأموال المختلسة، ووضع نظام محين وفعال لمحاربة الإثراء غير المشروع، وكذا حماية مطلقي التنبيهات والسماح بالولوج السهل إلى المعلومات؛
- إنشاء نظام للصفقات العمومية يتمتع بحماية أفضل ضد الفساد؛

- تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز الدور الرادع للعدالة في مكافحة الفساد بشكل عام، ومنع الإفلات من العقاب؛
- تفعيل الإطار المؤسسي لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد.
- نشر الوعي بمضار الفساد وترسيخ قيم النزاهة لدى الأجيال الشابة.

5.2 السياق التنفيذي:

وعلى الرغم من التأخير الذي سببته أحداث مثل الانتخابات الرئاسية وتغيير الحكومة، إلا أن الحكومة الجديدة اعتمدت وتيرة متسارعة، مما جعل من الممكن تعويض جزء من التأخير المتراكم. فمراجعة الإطار المؤسسي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والانتهاء من مشاريع قوانين هامة، كإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد و قانون التصريح بالأموال وبالمصالح، و القانون المتعلق بمكافحة الفساد (التجريم)، فضلا عن اعتماد القانون الجديد بشأن المؤسسات العمومية، كل ذلك يظهر التزام السلطات و الجهات المعنية بتنفيذ خطة العمل هذه.

علاوة على ذلك، فإن إنشاء لجنة للتسوية ضمن الهيكل التنظيمي للبنك المركزي يعكس الأهمية المعطاة لحل مشاكل البنوك التي تعاني من نقص في رأس المال.

وبالمثل، فإن تعزيز الموارد البشرية في المديرية العامة للرقابة المصرفية والمالية، وإنشاء مناصب رؤساء البعثات والمفتشين العامين، سيعزز ممارسة الرقابة على أساس المخاطر. وسيسمح ذلك بتخصيص موارد الإدارة العامة بشكل أفضل، وتحقيق أهداف خطة العمل، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز وتطبيق الإطار التنظيمي للرقابة، وتحديد المخالفات والمعاقبة عليها، والامتثال للمعايير والنسب الاحترازية .

إن إنشاء وزارة أملاك الدولة والعقارات أحدثت عدة تغييرات مهمة هي الأخرى:

- إعادة توزيع المسؤوليات: أصبحت المهام التي كانت موزعة في السابق بين الوزارات المختلفة مركزية الآن، مما يضمن الإدارة الموحدة للعقارات العمومية.
- تعزيز القدرات المؤسسية: لدى الوزارة بنية هيكلية مخصصة للإشراف على العمليات المتعلقة بالأراضي والعقارات وتنفيذها.
- تبسيط العمليات: تم تبسيط الإجراءات الإدارية، مما أدى إلى تقليل أوقات معالجة الملفات وتحسين كفاءة الخدمات.
- تحديث أدوات التسيير: وهذا يسمح برقابة أفضل وتخطيط أكثر دقة لاستغلال الموارد.
- النهج الاستباقي: تعتمد الوزارة استراتيجية موجهة نحو تثمين أملاك الدولة والتعرف على فرص الاستثمار وتحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إلا أن الوزارة تواجه عدة تحديات وظيفية:

- نقص الموارد البشرية: مستويات التوظيف الحالية غير كافية لإدارة جميع مسؤوليات الوزارة.
- نقص الاستثمارات: الموارد المالية المخصصة لا تغطي جميع الاحتياجات الأساسية.

6 مستجدات الشركاء وأصحاب المصلحة:

شمل تنفيذ خطة العمل تعبئة العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان نجاحها. وقدم فريق صندوق النقد الدولي الدعم الأساسي، لا سيما من خلال جلسات عمل مكثفة وتبادلات منتظمة عن بعد، بالإضافة إلى البعثات التشاورية. لقد مكنت الخبرة المقدمة من ضبط محتوى النصوص وتثبيته، مما سهل تقدم العملية.
بالإضافة إلى الموارد الداخلية للبنك المركزي، يساهم شريكان خارجيان في تنفيذ خطة عمل البنك المركزي:

- البنك الدولي لصياغة النصوص التنفيذية والإجراءات الرسمية للتسوية: يتمثل هذا التدخل في توفير خبراء متخصصين في هذا المجال للبنك المركزي . وسيعمل هؤلاء الخبراء مع فريق للبنك المركزي لصياغة النصوص والإجراءات.
- انتداب خبير دولي في مكافحة غسل الأموال والتمويل، على موارد البنك المركزي ، للقيام بالتدريب العملي والنظري للمفتشين، والمشاركة في مهام الرقابة الميدانية، والمساعدة في تحسين الإطار التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم صندوق النقد الدولي والبنك الافريقي للتنمية والبنك الدولي في إعداد المرسوم رقم 2024-153/وأ/ و إ م الذي ألغى واستبدل المرسوم رقم 179-2016 الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 2016، المحدد للإطار المؤسسي لصياغة و اختيار وبرمجة الاستثمار العمومي.
تم تحديد مراجعة قانون الاستثمار كأولوية في الخطة الاستراتيجية والميدانية لو كالة ترقية الاستثمارات 2026-2022 وفي المعيار الهيكلي. وفي هذا السياق، طلبت الحكومة، من عبر وكالة ترقية الاستثمارات ، دعم مؤسسة التمويل الدولية، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، للجهود الرامية إلى تحديث سياسة الاستثمار في موريتانيا. وشاركت في عملية التنفيذ هذه أيضًا العديد من الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، مثل القطاعات الوزارية وأرباب العمل والغرفة التجارية.
علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الهيئات العمومية المعنية، شاركت مديرية التشريع بشكل فعال في تطوير النصوص القانونية.

7 تحليل التنفيذ:

7.1 أهم النجاحات والصعوبات خلال الفترة السابقة:

النجاحات :

- إنشاء آليات مؤسسية وإدارية فعالة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذ خطة عملها.

- الانتهاء من إعداد مشاريع القوانين الاستراتيجية المتعلقة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقانون التصريح بالأموال والمصالح، والقانون المتعلق بمكافحة الفساد (التجريم)؛
- إقرار البرلمان لقانون المؤسسات والشركات العمومية؛
- اعتماد نظم جديدة لتحسين الشفافية العقارية و المصرفية.

الصعوبات:

- صعوبة تنظيم اجتماعات منتظمة لتقييم التقدم والعقبات؛
- التغييرات في نقاط الاتصال، مما يجعل تتبع ونقل التحديثات أكثر تعقيدا؛
- التأخير في اعتماد بعض النصوص التشريعية وفي تنفيذ بعض الإجراءات، بسبب بعض القيود الداخلية والخارجية.

يجب تعزيز هذه النجاحات من خلال التغلب على الصعوبات التي تم تحديدها، ولا سيما من خلال زيادة تعبئة المعنيين وبناء قدرات المؤسسات المعنية.

7.2 تحليل الإجراءات والنتائج:

7.2.1 التوصيات قصيرة المدى:

توصية 1: الانتهاء من إنشاء آلية لمتابعة خطة عمل الحكومة لمعالجة نقاط الضعف المرتبطة بالفساد ونقاط الضعف في الحكامة، من أجل تعزيز التقدم السريع والملموس في تنفيذ التوصيات الناتجة عن تقرير التقييم التشخيصي للحكامة الهيئةة المسؤولة: المفتشية العامة للدولة الهدف: تعزيز تنفيذ خطة العمل لمعالجة نقاط الضعف في الحكامة وقابلية الفساد. مدة الإنجاز: 12 شهرًا الحالة: مكتمل 100%
وصف التوصية: تهدف التوصية إلى إنشاء إطار منظم وفعال ومستدام لمراقبة تنفيذ توصيات تقرير التقييم التشخيصي للحكامة. وستتيح هذه الآلية متابعة منتظمة للتقدم المسجل، وتحديد التحديات التي تمت مواجهتها، واقتراح التدابير التصحيحية في الوقت المناسب.
الإجراءات المبرمجة: 1.1 إنشاء لجنة فنية مسؤولة عن اعداد و متابعة خطة عمل الحكامة.

الإجراءات التي تم تنفيذها:

في إطار إرساء آليات الحكامة المؤسسية والفعالة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي اعتمدها مجلس الوزراء بموجب البيان رقم 18 بتاريخ 26 ابريل 2023، تم تشكيل لجنتين:

- اللجنة الوطنية التوجيهية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (المرسوم الأولي رقم 2024-010 الصادر بتاريخ 11 يناير 2024 والمرسوم المعدل رقم 2024-139 الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2024). وتتولى هذه اللجنة، من بين أمور أخرى، الإشراف على اعداد توصيات تشخيص الحكامة و متابعة تنفيذ خطة عملها.
- لجنة الدعم الفني للجنة الوطنية التوجيهية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (المرسوم رقم 001147 الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 2024). وتدرج هذه اللجنة ضمن مهامها مراقبة تنفيذ خطة عمل التقرير التشخيصي للحكامة والفساد وتوصياته.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت كل هيئة معنية بخطة العمل، بتعيين جهة تنسيق مسؤولة عن الإحالة بانتظام للتقدم المسجل في الإجراءات إلى المفتشية العامة للدولة.

وأتاح تنقيح الإطار المؤسسي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد جعل اللجنة التوجيهية الوطنية أكثر فعالية من خلال إعادة هيكلتها وخفض عدد أعضائها من 20 إلى 13، مما يسهل عقد دورات اللجنة الوطنية.كما أتاح هذا التغيير إعادة هيكلة اللجنة الفنية الداعمة للجنة التوجيهية الوطنية وضمان تمثيل جميع المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني و الحكومة، مع مراعاة جميع الجوانب المتعلقة بمكافحة الفساد، ولا سيما الوقاية والتوعية بهدف ترسيخ ثقافة النزاهة.

وقد أدى إنشاء إطار منظم للإشراف والمتابعة ، يضم اللجنة التوجيهية الوطنية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ولجنة الدعم الفني ونقاط الاتصال المعينة داخل الهيئات المعنية، إلى العديد من التأثيرات الهامة حيث عزز التنسيق بين المؤسسات من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات، مع ضمان تقديم معلومات منتظمة ودقيقة إلى المفتشية العامة للدولة. وقد أتاحت هذه الآلية تحسين مراقبة التقدم، والتعرف بسرعة على حالات التأخير أو العقبات، وتنفيذ التدابير التصحيحية لتسريع تنفيذ خطة العمل.

علاوة على ذلك، عزز هذا النظام من الشفافية و من امكانية مساءلة أصحاب المصلحة، مع تبسيط عمليات صنع القرار من خلال التبادلات المنتظمة وفهم أفضل للقضايا الشاملة.

التوصية 2: تعديل الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بتجريم جرائم الفساد والتصريح بالأصول وتضارب المصالح لمواءمتها مع المعايير الدولية ومبادئ الممارسات الجيدة - مراجعة القانون المتعلق بمكافحة الفساد.

الهيئة المسؤولة: وزارة العدل

الهدف: تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة الفساد.

مدة الإنجاز: 12 شهرًا

الحالة: مكتمل بنسبة 95%.

وصف التوصية:

تهدف هذه التوصية إلى تعديل الأطر القانونية المتعلقة بتجريم الفساد وبتسيير تضارب المصالح بهدف مواءمتها مع المعايير الدولية ومبادئ الممارسة الجيدة، من أجل تعزيز فعالية مكافحة الفساد. إن المراجعة المتعمقة للقانون المتعلق بمكافحة الفساد أمر ضروري لتعزيز الآليات القانونية والمؤسسية للوقاية من جرائم الفساد والمعاقبة عليها. وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة في الإطار القانوني، لا تزال هناك ثغرات تنظيمية كبيرة. في عام 2017، حدد تقرير مراجعة النظراء حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد العديد من أوجه القصور في قانون مكافحة الفساد مما استدعى اتخاذ اجراءات تصحيحية، مثل توسيع تعريف جرائم الفساد، وتمديد فترة التقادم في حالات الاختلاس أو غسل الأموال و تجريم الإثراء غير المشروع و وتوسيع نطاق اختصاص محاكمه ليشمل جرائم الاختلاس، وتوسيع إمكانيات تجميد أو مصادرة الممتلكات.

الإجراءات المبرمجة:

2.أ.1 تشكيل لجنة مكلفة بمراجعة القانون المتعلق بمكافحة الفساد.
2.أ.2 اعداد الشروط المرجعية لمراجعة القانون المتعلق بمكافحة الفساد.
2.أ.3 الانتهاء من إعداد مسودة النص المعدل لقانون مكافحة الفساد.
2. 4. ورشة عمل لعرض النص و اعتماده من طرف المعنيين.
2.أ.5 وضع النص في صيغته النهائية من طرف لجنة النصوص التابعة لوزارة العدل.
2.أ.6 اعتماد مشروع القانون من قبل الحكومة.
2. 7. إحالة مشروع القانون إلى البرلمان.

الإجراءات التي تم تنفيذها:

تم تنفيذ الإجراءات التالية:
- إنشاء اللجنة المكلفة بمراجعة القانون المتعلق بمكافحة الفساد (المقرر 0720/و ع بتاريخ 07/20/ المتضمن 2023 إنشاء وطرق عمل لجنة الخبراء المكلفة بتسريع تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).

- إعداد الشروط المرجعية لمراجعة القانون المذكور.
- الانتهاء من مشروع النص المعدل لقانون مكافحة الفساد. ومن المقرر أن تتم برمجته في مجلس الوزراء بداية يناير 2025.

التوصية2-ب : تعديل القواعد الحالية لإعداد وتنفيذ نظام شامل للتصريح بالممتلكات وإطار قانوني يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية (مبادئ مجموعة العشرين بشأن الكشف عن الممتلكات من قبل المسؤولين العموميين) - .

الهيئة المسؤولة: وزارة العدل

الهدف: تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة الفساد.

مدة الإنجاز: 12 شهرًا

الحالة: مكتمل بنسبة 95%.

وصف التوصية:

و يتعلق الأمر بتعديل القواعد الحالية بإعداد وتنفيذ نظام شامل للإفصاح عن الممتلكات، يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، خاصة مبادئ مجموعة العشرين بشأن الإفصاح عن الممتلكات من قبل المسؤولين العموميين. وتشمل هذه المبادرة وضع إطار قانوني شامل يتعلق بالتصريح بالممتلكات من طرف وكلاء الدولة.

تعتبر هذه التوصية ضرورية لمعالجة الثغرات الحالية في الشفافية ولمساءلة الموظفين العموميين، وسيمكن من مواءمة الإطار القانوني الوطني مع أفضل الممارسات الدولية، لا سيما مبادئ مجموعة العشرين، وإنشاء نظام واضح وشامل للإعلان عن الأصول والمصالح. فمن خلال تعزيز آليات المراقبة ومنع تضارب المصالح والكشف عن الإثراء غير المشروع، ستعمل هذه المبادرة على تحسين ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية، والمساهمة في تحسين المساءلة وتعزيز التزام البلاد بمكافحة الفساد.

الإجراءات المبرمجة:

2.ب.1 تنظيم حملة توعوية حول أهمية التصريح بالممتلكات.
2.ب.2 مقارنة أفضل الممارسات العالمية في التصريح بالممتلكات (زيارات للدول التي لديها تجارب ناجحة في هذا المجال).
2.ب.3 مسودة مشروع القانون / ورشة عمل المصادقة.
2.ب.4 إحالة المسودة الأولية إلى الحكومة لاعتمادها.
2.ب.5 إحالة مشروع القانون إلى البرلمان.

2.ب.6 النشر في الجريدة الرسمية.

الإجراءات التي تم تنفيذها:

تم تنفيذ الإجراءات التالية:
1. رسم التوجيهات الرئيسية:
وفي يوليو 2024، تم تنظيم ورشة عمل عبر الفيديو لتحديد الخطوط الرئيسية للمشروع وقدمت اللجنة التوجيهية الوطنية، التوجهات الرئيسية للمشروع خلال اجتماعها بتاريخ 2024/09/19.
تم تعميق هذه المبادئ التوجيهية خلال ورشة العمل الحضورية الثانية ، التي عُقدت في الفترة من 23 إلى 27 سبتمبر 2024. وقد جمعت ورشة العمل هذه، التي قادها خبراء من صندوق النقد الدولي مجموعة واسعة من المشاركين، من ضمنهم:
- ممثلين عن المجتمع المدني.
- كبار المسؤولين.
- عضو المجموعة البرلمانية للشفافية ومكافحة الفساد.
- ممثلو الجهات الرقابية.
- محامون.
- أكاديميون.

2. أهداف ونتائج الاجتماعات:
وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الورشات هي:
- التحسيس:
o تسليط الضوء على أهمية الإعلان عن الممتلكات والمصالح للأشخاص الذين يشغلون مناصب حساسة، ولا سيما الموظفون السامون والبرلمانيون.
- تحليل الممارسات الدولية الجيدة:
o مراجعة الأمثلة الناجحة للإفصاح عن الممتلكات وعن المصالح في الدول الأخرى.
o تقييم إمكانية تطبيق هذه الممارسات على السياق الموريتاني.
التوصيات الرئيسية:
o إسناد صلاحيات هيئة الشفافية المالية إلى الهيئة الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد.
o مراجعة الأحكام المنظمة للتصريح بالممتلكات بشكل شامل لتوسيع فئات الأشخاص الخاضعين لها لتشمل الممتلكات العقارية والمنقولة.
o إيجاد التوازن بين حماية الخصوصية والنشر الجزئي للمعلومات، من أجل تعزيز الشفافية وضمان ثقة العموم.

3. إعداد مشروع القانون:

ولدعم تنفيذ التوصيات تم توقيع عقد بين وزارة العدل وخبير وطني. كلف بإعداد مشروع قانون يتعلق بمراجعة قانون الشفافية المالية في الحياة العمومية (التصريح بالممتلكات) ثم قام فريق صغير من الخبراء بتحليل مشروع القانون تحت إشراف المفتشية العامة للدولة. وقد تم عرض المشروع على لجنة الدعم الفني للجنة التوجيهية الوطنية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خلال اجتماع عقد بتاريخ 2024/12/05 حيث تمت مناقشة مختلف أحكامه والمصادقة عليه من قبل المشاركين ثم تم رفعه ومناقشته من قبل اللجنة التوجيهية الوطنية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتاريخ 2024/12/19.

1. الخطوات التالية:

- العرض على مجلس الوزراء:
  - o سيتم عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء في بداية يناير 2025.

-النقاش من قبل البرلمان:

- o سيتم تقديم النص إلى البرلمان في يناير 2025 لاعتماده.

التوصية 3: تحديد سياسة ملكية لتوجيه التسيير المالي لأصول الدولة من حيث الاستثمارات وسياسة توزيع الأرباح ووضع إجراءات وبروتوكولات لمتابعة الامتثال لسياسة الملكية و التحقق من ذلك - قانون المؤسسات العمومية.

الهيئة المسؤولة: إدارة الوصاية المالية على مستوى وزارة المالية

الهدف: معالجة نقاط الضعف في إدارة الأصول المالية لموريتانيا.

مدة الإنجاز: 12 شهرًا

الحالة: مكتمل 100%

وصف التوصية:

إن وجود سياسة واضحة لملكية الدولة في المؤسسات العمومية أمر ضروري للأسباب التالية:

- توضيح الأدوار: يتيح التحديد الدقيق للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها كمساهم، سواء كانت مهام الخدمة العمومية أو الربحية المالية أو الدعم الاستراتيجي للقطاعات الرئيسية.
- تحسين الحكامة: تحتاج الشركات العمومية، التي غالبا ما تخضع لممارسات غير فعالة، إلى إطار عمل منظم لتعزيز أدائها والمساءلة فيها.

- زيادة الشفافية: تضمن السياسة المحكمة إدارة أكثر شفافية للموارد العمومية، وبالتالي تقليل مخاطر الاختلاس.
- مكافحة الفساد: تكون الشركات العمومية في بعض الأحيان بؤراً للفساد بسبب التعتيم وغياب الرقابة. توفر سياسة الفتح أمام المساهمات أداة مناسبة لآلية رقابة قوية.

إن المتطلبات الجديدة فيما يتعلق بالحكامة وشفافية التسيير العمومي تجعل من الضروري صياغة إطار تنظيمي محين، يركز بشكل رئيسي على الأهداف التالية:

- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات العمومية.
- ترشيد إنشاء هذه الشركات.
- تحسين إدارتها.
- تشجيع التكامل والتنسيق والتآزر بين المؤسسات العمومية.

ويندرج هذا الإصلاح أيضًا ضمن الالتزامات الأساسية للبرنامج الرئاسي "التزاماتي". وكان لهذا الدعم السياسي أثر إيجابي من خلال تسريع عملية تنفيذ خطة العمل المرتبطة بهذا الاصلاح.

الإجراءات المبرمجة:

1.3تبادل الآراء مع فريق صندوق النقد الدولي بهدف التوصل إلى نسخة مستقرة من نص قانون المؤسسات العمومية.

2.3 تنظيم ورشة عمل حول مشروع قانون المؤسسات العمومية

3.3 ترجمة مسودة قانون المؤسسات العمومية ووضع اللمسات النهائية على عرض الاسباب

4.3مشروع النص المقدم إلى مجلس الوزراء.

الإجراءات التي تم تنفيذها:

أسفرت المناقشات مع فريق صندوق النقد الدولي عن نسخة نهائية، مما يمثل خطوة أساسية. علاوة على ذلك، تمت ترجمة مسودة النص، وتم الانتهاء من عرض الأسباب. تمت كذلك الموافقة على مشروع القانون من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2024/11/27 واعتمده البرلمان بتاريخ 2024/12/24.

7.2.2 التوصيات متوسطة المدى:

التوصية 1: إنشاء وكالة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، وفقاً للمعايير والالتزامات الدولية ، تتمتع بسلطة ومسؤولية تنسيق ومتابعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. الهيئة المسؤولة: المفتشية العامة للدولة (م ع د) الهدف: تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد. مدة الإنجاز: من 24 إلى 30 شهرًا الحالة: مكتمل بنسبة 95%.
وصف التوصية: الهدف من هذه التوصية هو التغلب على أوجه القصور الحالية في مجال الحكامة ومكافحة الفساد، حيث أنه في الوقت الحالي، تفتقر الآليات القائمة غالبا إلى التنسيق فيما بينها و إلى السلطات الكافية للتصدي بفعالية للتحديات المعقدة المرتبطة بالفساد. ومن شأن إنشاء وكالة مستقلة أن يتيح مركزة الجهود، وضمان تنسيق أفضل بين مختلف المؤسسات المعنية، فضلا عن ضمان مراقبة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد. وستكون أيضًا مسؤولة عن تلقي ومراقبة التصريح بالممتلكات وبالمصالح، لتحل محل لجنة الشفافية المالية في الحياة العمومية، التي سيتم حلها. وبالتالي، ستكون مهمتها اكتشاف الإثراء غير المشروع، وتلقي تقارير الفساد، وضمان حماية الشهود والمبلغين عن المخالفات، في إطار إصلاح شامل للأطر المؤسسية والقانونية المرتبطة بنظام التصريح بالممتلكات.
الإجراءات المبرمجة: 1.1 جمع الممارسات الجيدة وتحديد المهام الرئيسية للوكالة. 1.2 صياغة مشروع القانون والتشاور مع الأطراف المعنية. 1.3 إقرار مشروع القانون من قبل مجلس الوزراء وإحالته إلى البرلمان. 1.4 اعتماد مشروع القانون من قبل البرلمان وإصداره. 1.5 إنشاء الوكالة.

الإجراءات التي تم تنفيذها:

1. إنشاء لجنة فنية: بموجب المقرر رقم 872 تاريخ 12 سبتمبر 2023، تم إنشاء لجنة فنية لإعداد النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد.

2. الدراسات المقارنة الدولية: تم إجراء المقارنة المرجعية في ستة بلدان لديها هيئات لمكافحة الفساد. وقد أتاح هذا التحليل المقارن تحديد الممارسات الجيدة التي من المحتمل أن تتكيف مع السياق الوطني. تم رفع هذه الدراسة إلى اللجنة التوجيهية الوطنية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي أعطت التوجهات الرئيسية حول المشروع خلال اجتماعها بتاريخ 2024/09/19.

3. الورشة الفنية: نظمت المفتشية العامة للدولة بالتعاون مع خبراء من صندوق النقد الدولي ورشة عمل في الفترة من 23 إلى 27 سبتمبر 2024، ضمت ممثلين عن الوزارات والهيئات الرقابية والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء إطار قانوني ومؤسسي لمكافحة الفساد، لا سيما من خلال إنشاء وكالة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد واعداد قانون التصريح بالملكية و بالمصالح. كما ركزت على التنسيق بين الجهاز والجهات الرقابية الأخرى، وحماية المبلغين، وضمان الاستقلال المالي والإداري للجهاز.

. 4 صياغة مشروع القانون والمصادقة عليه:

- تمت الاستعانة بخبير لإعداد النسخة الأولى من مشروع قانون إنشاء وتنظيم وتشغيل الوكالة.
- تمت دراسة هذا المشروع من قبل لجنة مختارة من الخبراء تحت إشراف المفتشية العامة للدولة، وفقا لتوجيهات اللجنة التوجيهية الوطنية واستنتاجات ورشة العمل الفنية. وقد تم عرضه على لجنة الدعم الفني للجنة التوجيهية الوطنية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خلال اجتماع عقد بتاريخ 2024/12/05 حيث تمت مناقشة مختلف أحكامه والمصادقة عليه من قبل المشاركين. ثم تم رفعه ومناقشته من قبل اللجنة التوجيهية الوطنية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتاريخ 2024/12/1.

5. الخطوات التالية:

- العرض على مجلس الوزراء:
  - o سيتم عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء في بداية يناير 2025.

-النقاش من قبل البرلمان:

- o سيتم تقديم النص إلى البرلمان في يناير 2025 لاعتماده.

التوصية 2: تعزيز تطبيق الأطر التنظيمية والرقابية الاحترازية المرتبطة بالحكامة، لا سيما من خلال: 1) وضع وتنفيذ خطة عمل، بجدول زمني لحل سريع وحاسم لوضعية البنوك التي تعاني من نقص في رأس المال وغير القادرة على الاستمرار؛ (2) تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لمعاملات الأطراف ذات الصلة؛ (3) اعتماد شروط أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببنيات وسياسات الحكامة لدى البنوك وكبار المساهمين وإطار مكافحة الفساد؛ و(4) تنفيذ متطلبات حكامة الشركات الجديدة.

الهيئة المسؤول: البنك المركزي الموريتاني

الهدف: تعزيز الرقابة على القطاع المالي من خلال معالجة نقاط الضعف في الحكامة التي قد تكون مرتبطة بالفساد.

مدة الإنجاز: من 24 إلى 30 شهرًا

الحالة: تم الانتهاء من 38%.

وصف التوصية:

ويهدف تعزيز تطبيق الإطار التنظيمي والرقابة الاحترازية إلى تعزيز قدرة القطاع المصرفي والمالي بشكل عام على الصمود التي هي شرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار المالي كما أنها شرط أساسي لنيل ثقة الجمهور في القطاع، وللحفاظ على مصالح المودعين وغيرهم من الوكلاء الاقتصاديين الشركاء.

إن معالجة وضع البنوك ذات رأس المال المنخفض بشكل سريع وحاسم من شأنه أن يحسن ثقة الجمهور في القطاع المصرفي والمالي ويساهم في الحفاظ على مصالح المودعين والشركاء الآخرين لهذه البنوك.

ومن شأن تعزيز الإطار التنظيمي ومراقبة المعاملات بين الأطراف المتدخلة أن يساعد على تجنب مخاطر التركز والممارسات التي تفرغ الوساطة من معناها وتضع مصالح المودعين على المحك من خلال منح الاعتمادات غير مستحقة لمجموعات مرتبطة بالبنك.

إن اعتماد شروط أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهياكل وسياسات حكامة البنوك والمساهمين الرئيسيين وإطار مكافحة الفساد سيمكن الجمهور والزبناء من الوصول إلى المعلومات التي تمكنهم من فهم بنوكهم وأنظمة الحكامة الخاصة بها والمخاطر بشكل أفضل و كذلك نظام مكافحة الفساد لديها . هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاقة بين الزبناء والبنوك.

الإجراءات المبرمجة:

التوصية 2.1) i اعداد وتنفيذ خطة عمل محددة زمنيًا بشكل سريع وحاسم ، لمعالجة وضعية البنوك التي تعاني من نقص في رأس المال وغير القادرة على الاستمرار:

2.1.1 التكوين و تنظيم تدريبات لدي هيئات صديقة مشابهة.

2.1.2 اكتتاب خبرات لصياغة الإجراءات الداخلية التي تحكم معالجة وتسوية البنوك التي تواجه صعوبات وإجراءات السيولة الطارئة.

2.1.3 صياغة واعتماد الإجراءات الداخلية التي تحكم معاملة وتسوية البنوك التي تواجه صعوبات وإجراءات السيولة الطارئة.

2.1.4 إرسال خطابات الإخطار والأوامر الرسمية إلى البنوك المعنية لإعادة الرسملة اللازمة للتغلب على نقص رأس المال الذاتي.

2.1.5 تقديم ملفات البنوك غير القابلة للحياة إلى مجلس الاحتراز و التسوية و الاستقرار المالي لإجراءات الحل المنصوص عليها في اللوائح: الإدارة المؤقتة، والتصفية.

التوصية 2.2 2) ii تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لمعاملات الأطراف المعنية:

2.2.1 اكتتاب خبرة لمراجعة وتحديث اللوائح المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

2.2.2 الانتهاء من النظم المنقحة التي تحكم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة و اعتمادها.

2.3.2. تقديمها إلى مجلس الاحتراز و التسوية و الاستقرار المالي للمصادقة عليها واعتمادها.

2.2.4 إجراء عمليات تفتيش محددة لتقييم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ومعاقبة المؤسسات غير الملتزمة.

التوصية 2.3 iii) اعتماد شروط أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببنيات وسياسات الحكامة لدى البنوك وكبار المساهمين وإطار مكافحة الفساد:

2.3.1 إجراء المقارنة المرجعية اللازمة وإعداد عرض الأسباب.

2.3.2 كتابة مسودة التعليمات.

2.3.3 إجراء الاستشارة اللازمة مع المهنة.

2.3.4 تقديم مسودة التعليمة إلى مجلس الاحتراز و التسوية و الاستقرار المالي لاعتمادها.

. التوصية 4 iv) تنفيذ متطلبات حكامة المؤسسات الجديدة:

2.4.1 التحقق على أرض الواقع وفي الموقع من تمثيل ثلث أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة و المدير العام وكذلك إنشاء لجنة المخاطر.

2.4.2 تطبيق العقوبات على البنوك التي لا تصحح الانحرافات المكتشفة.

2.4.3 وضع مقاربة مدعمة لعمليات التفتيش في الموقع وخارجه، تركز على الحكامة، وتوفير الأدوات والتدريب المناسبين للمفتشين.
2.4.4 تحديث الاستبيان السنوي لتقييم نظام الحكامة داخل البنوك.
2.4.5 توفير تكوين حول الحكامة لموظفي الإدارة المسؤولة عن الرقابة المصرفية والمالية.

الإجراءات التي تم تنفيذها:
التوصية 2.) i اعداد وتنفيذ بصفة سريعة وحاسمة خطة عمل محددة زمنيًا لمعالجة وضعية البنوك التي تعاني من نقص رأس المال وغير القادرة على الاستمرار:
2.1.1 تنظيم تدريبات لدي هيئات صديقة مشابهة.
استجابة، من بين أمور أخرى، للحاجة إلى تعزيز الإطار التنظيمي الذي يحكم التسوية، بدأ البنك المركزي خطوات تهدف إلى:
- إقرار النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي
- اعتماد قانون جديد مكمل يلغي ويحل محل بعض أحكام قانون البنوك رقم 036-2018.
وصلت عملية الاعتماد إلى مرحلة متقدمة.

وفي الوقت نفسه، تم إنشاء لجنة تسوية جديدة ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة العامة المكلفة بالرقابة، وتهدف هذه اللجنة إلى التعامل مع البنوك التي تواجه صعوبات وتطبيق إجراءات الحل المنصوص عليها في اللائحة.
ولمراعاة الأحكام التنظيمية الجديدة، من المقرر أن يتم تكوين أعضاء هذه اللجنة في سنة 2025 بعد اعتماد النصوص الجديدة المذكورة أعلاه.
2.12 اكتتاب خبرات لصياغة الإجراءات الداخلية التي تحكم معالجة وتسوية البنوك التي تواجه صعوبات و كذلك إجراءات السيولة الطارئة.
حصل البنك المركزي على موافقة البنك الدولي للحصول على المساعدة الفنية لصياغة نصوص تنفيذية جديدة وإجراءات حل جديدة تأخذ في الاعتبار الأحكام التنظيمية الجديدة التي يتم اعتمادها حاليًا. وجرت اجتماعات بين فريق البنك الدولي ولجنة التسوية. وفي نهاية هذه اللقاءات، تم الاتفاق على أنه من الأنسب انتظار اعتماد النصوص التنظيمية الجديدة المتعلقة بالنظام الأساسي للبنك المركزي وقانون البنوك من أجل البدء في المهمة.
ومع ذلك، فقد تم بالفعل اعداد الشروط المرجعية ومشاريع المناقصات.

2.1.3 الانتهاء من اعداد الإجراءات الداخلية التي تحكم معاملة وتسوية البنوك التي تواجه صعوبات و كذلك إجراءات السيولة الطارئة واعتمادها .
يعتمد هذا الإجراء على تنفيذ الإجراء أعلاه.

2.1.4 إرسال خطابات الإخطار والأوامر الرسمية إلى البنوك المعنية لإعادة الرسملة اللازمة للتغلب على نقص رأس المال الذاتي.

تم بالفعل إرسال خطابات إشعار رسمي إلى البنوك المعنية، وتم فرض عقوبات تأديبية ومالية على هذه البنوك، وتم استلام رسائل تتعلق بضخ موارد ذاتية في رأس المال هذه البنوك ، كما تم الزام البنوك المعنية بخطط تقويمية، وأرسلت البنوك خططها ، وكانت موضوع دراسة من قبل وحدة التسوية التي تم إنشاؤها مؤخرا. وأسفرت المناقشات بين وحدة التسوية ومديري البنوك المعنية عن الانتهاء من خطط تقويمية. تمت احالتها للبنوك للتوقيع عليها.

5.1.2 تقديم ملفات البنوك غير القابلة للحياة إلى مجلس الاحتراز و التسوية و الاستقرار المالي لإجراءات الحل المنصوص عليها في اللوائح: الإدارة المؤقتة، والتصفية.
ويعتمد إطلاق هذا الإجراء على نتيجة تنفيذ خطط التقويم التي ينبغي، ان تم الالتزام بها، أن تؤدي إلى تجديد موارد البنك الذاتية اللازمة للامتثال للنسب والمعايير التحوطية واستئناف النشاط بشكل طبيعي.
التوصية 2.2 2) تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لمعاملات الأطراف ذات الصلة:
2.2.1 اكتتاب خبرة لمراجعة وتحديث النظم المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف المعنية.
تم على مستوى البنك المركزي إجراء دراسة للإطار التنظيمي الذي يحكم علاقة البنوك بمقربيهم. و يتعلق الأمر بما يلي:
- المواد 21 وما بعدها من قانون البنوك رقم 2018-036 مكرر.
- التعليمة رقم 18/ج/2009 بشأن تنظيم العلاقات مع الأطراف المقربة وتحديد المجموعات.
- التعليمة رقم GR/2012/008 بشأن تنظيم علاقات مؤسسات القرض مع الأطراف المقربة.
- تعليمات رقم GR/2012/11 بشأن تحديد معامل تقسيم المخاطر الأقصى وتحديد مفهومي السيطرة والتأثير الجوهري.

وخلصت الدراسة المذكورة أعلاه إلى أن هذا الإطار التنظيمي، الذي تم وضعه بمساعدة خبراء من المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي لأفريقيا (AFRITAC)، شامل ويغطي جميع الجوانب: تعريف صارم وملزم لمجال الأطراف ذات الصلة، وحظر تطبيق شروط على الأطراف ذات الصلة، بحيث تكون أكثر ملاءمة من تلك الممنوحة لكافة الزبناء، الحد الأقصى للتعرض للمخاطر على الأطراف ذات العلاقة.

2.2.2 الانتهاء من اللوائح المنقحة بشأن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة واعتمادها.

أسفرت الدراسة المذكورة أعلاه عن هذا الإطار التنظيمي، الذي تم وضعه بمساعدة خبراء من المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي لأفريقيا AFRITAC، وهو شامل ويغطي جميع الجوانب: تعريف صارم وملزم لنطاق الأطراف ذات الصلة، وحظر تطبيق شروط للأطراف ذات الصلة أكثر ملاءمة من تلك الممنوحة لـ جميع العملاء، الحد الأقصى للتعرض للمخاطر على الأطراف ذات العلاقة، الخ.
ومع ذلك، فقد اعتبر أنه من الضروري مراجعة الحد الأقصى للتعرض للمخاطر على الأطراف ذات العلاقة بالتخفيض. وخفضت بموجب التعليمات رقم GR/2024/01 نسبة 25% إلى 20% من صافي الموارد الذاتية للبنك.
تم الانتهاء من مسودة أخرى لتعليمة جديدة تجمع بين أحكام التعليمات الحالية.

2.2.3 تقديمها إلى مجلس الاحتراز و التسوية و الاستقرار المالي للمصادقة على النصوص واعتمادها.
يعتمد هذا الإجراء على تنفيذ الإجراء أعلاه.

2.2.4 إجراء عمليات تفتيش محددة لتقييم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ومعاقبة المؤسسات غير الملتزمة.
يتم إجراء عمليات التحقق من الالتزام بنسبة تقسيم المخاطر شهريًا، ويتم تطبيق العقوبات على البنوك التي لها تجاوزات على مستوى التعرض فيما يخص مقربيها و يتعلق بالحد الأقصى لتقاسم المخاطر.

التوصية 3.2 iii) اعتماد شروط أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهياكل وسياسات الحكامة لدى البنوك والمساهمين الرئيسيين وإطار مكافحة الفساد:
1.3.2 إجراء المقارنة المرجعية اللازمة وإعداد عرض الأسباب.
2.3.2 كتابة مسودة التعليمات.
3.1.2 إجراء الاستشارة اللازمة مع المهنة.
4.3.2تقديم مسودة التعليمة إلى مجلس الاحتراز و التسوية و الاستقرار المالي لاعتمادها.

اعتمدت التعليمة رقم GR/2024/01 المتضمنة تعديل بعض الأحكام المتعلقة بالأشخاص المرتبطين بمؤسسة قرض بتاريخ 2024/04/01.

بموجب هذه التعليمات، يتعين على البنوك تنفيذ تدابير تهدف إلى ضمان الإفصاح الشامل والشفاف عن المعلومات التالية:
- تكوين مجلس الإدارة وهيئات الحكامة.
- المساهمين الرئيسيين.
- إطار مكافحة الفساد.

علاوة على ذلك، تم الانتهاء من إعداد مسودة تعميم بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهياكل وسياسات الحكامة لدى البنوك. والغرض من ذلك هو تحديد أصناف المعلومات التي سيتم الكشف عنها بموجب هذه المتطلبات الجديدة.

التوصية 4.2) تنفيذ متطلبات حكامة الشركات الجديدة:
2.4.1 التحقق على أرض الواقع وفي الموقع من تمثيل ثلث أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وكذلك إنشاء لجنة المخاطر.
تتواصل الجهود الإشرافية الرامية إلى ضمان الامتثال لأحكام التعليمات الجديدة بشأن الحكامة داخل البنوك. يتم تحديث الملفات من قبل البنك بما في ذلك إثبات الامتثال لهذه الأحكام إلى حد كبير. وقد تم بالفعل إعداد مسودة إطار محينة لجمع المعلومات حول هياكل الحكامة.
2.4.2 تطبيق العقوبات على البنوك التي لا تصحح الانحرافات المكتشفة.
لم يتم حتى الآن اكتشاف أي انحراف حتى يتم تطبيق العقوبة.

2.4.3 وضع مقاربة مدعمة لعمليات التفتيش في الموقع وخارجه، تركز على الحكامة، وتوفير الأدوات والتدريب المناسبين للمفتشين.
تم اعداد مسودة منهجية فحص الحكامة؛ تحدد لكل متطلبات تنظيمية أعمال الرقابة التي يجب القيام بها وعلى أي مستوى (التفتيش في الموقع والتفتيش في الموقع).

2.4.4 تحديث الاستبيان السنوي لتقييم نظام الحكامة داخل البنوك.
يجري حالياً الانتهاء من إعداد تقرير استبيان سنوي لتقييم الحكامة داخل البنوك.

2.4.5 توفير التدريب على الحكامة لموظفي الإدارة المسؤولة عن الرقابة المصرفية والمالية.
إجراء متواصل.

التوصية 3: تكثيف أنشطة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الرقابة خارج الموقع وفي الموقع) للكيانات والقطاعات عالية المخاطر، لضمان الامتثال لقانون ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسياً والملكية الحقيقية. البنية المسؤولة: البنك المركزي الموريتاني الهدف: الحد من مخاطر إساءة استخدام القطاع المالي لغسل العائدات غير المشروعة، بما في ذلك الأنشطة المتعلق بالفساد. مدة الإنجاز: من 24 إلى 30 شهرًا
وصف التوصية: تكثيف أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الرقابة خارج الموقع وفي الموقع) للكيانات والقطاعات عالية المخاطر، لضمان الامتثال لقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسياً و بالملكية الحقيقية. وفي الواقع، قام البنك المركزي بوضع إطار تنظيمي (القانون ونصوصه التنفيذية) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للتوصيات والمعايير الدولية. سيساعد الامتثال لهذا الإطار في التخفيف من المخاطر الكامنة في أنشطتها غير القانونية.
الإجراءات المبرمجة: 3.1 استقطاب الخبرات لبرنامج تدريبي مكثف للمفتشين يجمع بين التدريب النظري والعملي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. 3.2 تنفيذ برنامج تدريبي للمفتشين يجمع بين التدريب النظري والعملي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. 3.3 تطوير وتنفيذ جدول التفتيش على أساس المخاطر، مع التركيز على الكيانات عالية المخاطر.
الإجراءات التي تم تنفيذها: استعان البنك المركزي الموريتاني بخدمات خبير دولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه عقد مع الوحدة الموريتانية للتحقيقات المالية. وقد أجرى الخبير بالفعل تدريبًا نظريًا وعمليًا للمفتشين (من خلال المشاركة في بعثات تفتيش ميدانية)، كما ساعد البنك المركزي في إعداد تقرير سنوي للاستبيانات التي تهدف إلى تقييم أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة لدى البنوك. لقد تم بالفعل تطبيق

العقوبات المفروضة على عدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
التوصية 4: التأكد من أن جميع المشاريع الكبرى تخضع للتقييم اللاحق من قبل هيئات المتابعة، مثل المفتشية العامة للدولة و المفتشية العامة للمالية ، وأنه يتم نشر نتائج التقييمات على موقع على شبكة الإنترنت بحيث يمكن للجمهور الوصول إليه. الهيئة المسؤولة: وزارة الاقتصاد والمالية الهدف: زيادة الشفافية والرقابة على المشاريع الاستثمارية الرأسمالية الكبيرة. مدة الإنجاز: من 24 إلى 30 شهرًا الحالة: 45% مكتمل.
وصف التوصية: وهذه التوصية ضرورية لتعزيز الشفافية والحكامة والمساءلة في إدارة المشاريع الاستثمارية الكبيرة. فمن خلال القيام بتقييمات لاحقة منهجية ونشر النتائج على منصة متاحة للجمهور، سيكون من الممكن اكتشاف أوجه القصور والمخالفات ومنعها. وتضمن هذه العملية استخدامًا أفضل للموارد ، وتعزز ثقة المواطنين وتساهم في التحسين المستمر لممارسات تسيير المشاريع.
الإجراءات المبرمجة: 4.1 وضع تعريف للمشاريع الكبرى وتحديد المنهجية المستخدمة لتنفيذ تقييماتها والإبلاغ عن نتائج التقييم. 4.2 الرجوع إلى محكمة الحسابات لتقييم 3 مشاريع كبرى. 4.3 الانتهاء من تقارير التقييم للمشاريع الثلاثة الكبرى.
الإجراءات التي تم تنفيذها: تم التوقيع على المرسوم عدد 153 لسنة 2024 الصادر بتاريخ 6 نوفمبر 2024 المتعلق بتسيير الاستثمارات العمومية. ويجري حالياً إعداد المراسيم التنفيذية له. ويتضمن هذا المرسوم عدة أحكام رئيسية، منها: - تعريف المشاريع الكبرى (المادة 2): يعرف المشروع التنموي الكبير بأنه المشروع الذي له أثر اجتماعي كبير ويساهم في تحقيق الأهداف التنموية الاستراتيجية للدولة، ولا سيما

أهداف التنمية المستدامة. يجب أن لا تقل مدته عن سنتين (2) وبتكلفة تزيد عن 50 مليون دولار أمريكي.
- التقييم اللاحق (المادة 37): يجب أن تخضع المشاريع الكبرى لتقييم لاحق يتم في موعد لا يتجاوز سنة واحدة بعد انتهائها. وتضبط طرق رقابة وتقييم الاستثمارات العمومية بقرار من وزير الاقتصاد والمالية.
- مدى التقدم:
o حتى الآن، لم يلب أي مشروع المعايير التي حددها المرسوم.
o سيتم التواصل مع محكمة الحسابات بداية العام المقبل بمجرد تحديد المشاريع الكبرى المؤهلة.

التوصية 5: إنشاء نظام للصفقات العمومية باستخدام الإجراءات الإلكترونية غير المادية من خلال إطلاق بوابة معلومات متكاملة من شأنها تسريع عمليات الاقتناء مع ضمان شفافيتها ونزاهتها عبر توفير معلومات شاملة يسهل الوصول إليها عن الصفقات العمومية و اعلانات المناقصات والمستفيدين وتنفيذ العقود.

الهيئة المسؤولة: الوزارة الأولى

الهدف: الحد من مخاطر الفساد في مجال المشتريات العمومية من خلال تنفيذ ورقابة الامتثال الفعال لقانون الصفقات العمومية الجديد.

مدة الإنجاز: من 24 إلى 30 شهرًا

الحالة: 20% مكتمل.

وصف التوصية:
ونظرا للدور الحاسم الذي تلعبه التكنولوجيات الرقمية في تحديث أنظمة الصفقات العمومية ، فإن اعتمادها يشكل ضرورة أساسية. وستمكن هذه المقاربة من رقمنة الصفقات العمومية، لضمان التطبيق الصارم للقواعد المعمول بها، والحد من التأخير وتحسين جودة الخدمات المقدمة لمختلف أصحاب المصلحة (السلطات المتعاقدة، ولجان الصفقات، ومقدمي الخدمات). والموردين، .....) مما سيساعد على تقليل مخاطر الفساد من خلال ضمان التنفيذ والامتثال الفعال لقانون الصفقات العمومية.

الإجراءات المبرمجة:
5.1 تحسين إمكانية الوصول إلى بيانات الصفقات العمومية باستخدام منصة تسيير الصفقات الإلكترونية:

5.1.1 اعتماد مؤسسة اللجنة الوزارية المسؤولة عن الإشراف على الصفقات العمومية و رقمنتها
5.1.2 خطة العمل لرقمنة الصفقات العمومية.
5.1.3 اصدار مرسوم تنفيذي للقانون رقم 2021-024 المتعلق برقمنة الصفقات العمومية
5.1.4 اعداد و اعتماد شروط مرجعية لتطوير المنصة.
5.1.5 نشر اعلان التعبير عن الرغبة لاكتتاب الشركة.
5.1.6 تطوير المنصة.
5.1.7 اختبار المنصة.
5.1.8 تحميل وتشغيل المنصة.
5.1.9 استمرار التطوير والدمج التدريجي مع منصات الإدارة الأخرى.
5-2 توسيع منصة تسيير الصفقات العمومية عبر الإنترنت لتشمل جميع معاملات الصفقات العمومية:
5.2.1 التوسع التدريجي للمنصة.

5.3 تدريب مسؤولي الصفقات العمومية والقطاع الخاص والتجمعات على استخدام المنصة الإلكترونية:
5.3.1 اعداد برنامج تدريبي حول استخدام المنصة لجميع المستخدمين.
5.3.2 تنفيذ برنامج تدريبي حول استخدام المنصة لجميع المستخدمين.

الإجراءات التي تم تنفيذها:
قامت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بدعم من البنك الدولي، بدمج مشروع التكامل الرقمي الإقليمي لغرب أفريقيا (WARDIP) لتعزيز تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في البلاد والتي تهدف إلى تطوير انتشار الإنترنت عالي السرعة والخدمات المالية الرقمية والخدمات الإلكترونية (الحكامة الإلكترونية).
يهدف المكون الموريتاني لبرنامج التكامل الرقمي الإقليمي لغرب إفريقيا (WARDIP – موريتانيا) إلى توسيع الوصول إلى خدمات النطاق العريض والخدمات الرقمية من خلال تطوير ودمج الأسواق الرقمية للبلاد مع أسواق منطقة غرب إفريقيا. يركز المشروع على 3 عناصر أساسية لدمج التقنيات الرقمية على المستوى الإقليمي: سوق الاتصال، وسوق البيانات، والسوق عبر الإنترنت. وسيتضمن ذلك (1) مواصلة الجهود التي بدأت كجزء من مشروع WARCIP-موريتانيا لتوسيع الاتصال وخفض التكلفة وتحسين جودة الخدمة، (2) التمكين من التبادل الآمن للبيانات وتخزينها ومعالجتها عبر الحدود، ودعم النشر الإقليمي والوصول إلى الخدمات والابتكارات القائمة على البيانات؛ و(3) توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات العمومية والخاصة عبر الإنترنت وتوفيرها، وإنشاء تجارة إلكترونية شفافة وآمنة على المستوى الإقليمي.

يعد تطوير نظام السوق والمعلومات العامة ثنائي اللغة (عربي / فرنسي) جزءًا من المكون الفرعي "ريادة الأعمال الرقمية واعتماد التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية" من المكون 3 "تطوير ودمج السوق عبر الإنترنت".
ونفصل فيما يلي حالة تنفيذ التوصية.
1. تحسين المعلومات حول الصفقات العمومية عبر منصة إلكترونية:
بدأت عملية رقمنة الصفقات العمومية من خلال عدة خطوات تم الانتهاء منها بالفعل:
• الإشراف على نزع الطابع المادي عن الصفقات العمومية: تم إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات للعصرنة للإشراف على هذا التحول (المقرر رقم 905 بتاريخ 2023/09/26 المنشئ للجنة المشتركة بين الوزارات للعصرنة).
• خطة عمل الرقمنة: تم اعداد ها و المصادقة عليها.
• الإطار القانوني: صدر مرسوم تنفيذي للقانون 2021-024 المتعلق برقمنة الصفقات العمومية (المرسوم رقم 2024-0013 المتعلق برقمنة إجراءات منح العقود ومراقبة وتنظيم الصفقات العمومية).
• الوثائق الفنية: تم اعداد المواصفات/الاختصاصات (CdC/ToR) لا عداد المنصة و المصادقة عليها.
• انتداب شركة للتطوير: تم نشر إشعار التعبير عن الاهتمام، والعقد الموقع في 20 ديسمبر 2024، والإخطار المقدم في 23 ديسمبر 2024.

وتتعلق المراحل التالية بالإعداد الفني للمنصة:

• اعداد المنصة: من المقرر البدء في يناير 2025، ومن المقرر الانتهاء منه في ديسمبر 2025.
• الاختبارات: تقرر إجراؤها في أبريل 2025 للوحدة الأولى وأكتوبر 2025 للوحدة الثانية.
• الاتصال بالإنترنت: سيتم تشغيل الوحدة الأولى في يونيو 2025، تليها الوحدة الثانية في ديسمبر 2025.
• الدمج التدريجي: سيتم ربط الوحدات بالمنصات الإدارية الأخرى، بدءًا من الوحدة الأولى في نهاية تطويرها.

2. توسيع المنصة لتشمل كافة معاملات الصفقات العمومية:
• سيتم توسيع المنصة تدريجياً لتشمل جميع معاملات الصفقات العمومية بحلول ديسمبر 2025.

3. تدريب المستخدم:
ولضمان نجاح اعتماد المنصة، سيتم وضع برنامج تدريبي:

- تطوير البرنامج التدريبي على استخدام المنصة لجميع المستخدمين: المقرر في مارس 2025.
- تنفيذ البرنامج التدريبي: ابتداء من إبريل 2025.

التوصية 6: وضع وتنفيذ خطة عمل محددة زمنيا لتحسين التعاون وتبادل المعلومات بين محكمة الحسابات ودوائر التفتيش الأخرى و المفتشية العامة للدولة. وذلك وفقا للمادة 21 من القانون الأساسي رقم 100 لسنة 2008. الأمر رقم 2018-032 الذي ينص على أن المحكمة "تتلقى بشكل منتظم برنامج الأنشطة السنوية للهيئات الأخرى المسؤولة عن رقابة المالية العمومية".

الهيئة المسؤولة: المفتشية العامة للدولة

الهدف: تعزيز الرقابة والمساءلة من خلال وضع بروتوكولات لتبادل المعلومات والتحليلات.

مدة الإنجاز: من 24 إلى 30 شهرًا

الحالة: تم الانتهاء من 55%.

وصف التوصية:

تعتبر هذه التوصية ضرورية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين محكمة الحسابات ودوائر المفتشية العامة للدولة، من أجل تحسين رقابة وشفافية المالية العمومية. إنه يتيح الامتثال للمتطلبات القانونية، ولا سيما المادة 21 من القانون الأساسي رقم 032-2018، مع تجنب الازدواجية واستهداف مجالات المخاطر بشكل فعال. ومن خلال إنشاء بروتوكولات التنسيق وأدوات تبادل المعلومات، تعمل هذه المبادرة على تعزيز المساءلة وتحسين موارد الرقابة والمساهمة في مكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية، مع تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية.

الإجراءات المبرمجة:

6.1 وضع إطار يسمح بالاحالة الفعالة لبرامج الهيئات الرقابية إلى محكمة الحسابات.
6.2 مركزة وتجميع خطط العمل (برامج التفتيش) الخاصة بهيئات الرقابة والتأكد من اتساقها.
6.3 إنشاء نظام معلومات خاص بتنسيق هيئات التفتيش.

الإجراءات التي تم تنفيذها:
أحالت المفتشية العامة للدولة برنامج مهامها السنوية لعام 2024 إلى محكمة الحسابات.

ويجري الآن وضع اللمسات النهائية على إطار التعاون بين المفتشية العامة للدولة و المفتشية العامة للمالية، مع إحراز تقدم كبير في العمل لإضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون. وقد أتاحت عدة اجتماعات تحديد المجالات ذات الأولوية، ولا سيما دمج المهام المشتركة، والاحالة المنتظمة لبرامج المفتشية العامة للمالية الى محكمة الحسابات، ووضع دليل للمفتشين. وقد تم توزيع هذا الدليل وتعميمه على عمليات التفتيش على الدوائر الوزارية والمؤسسات المماثلة خلال ورشة عمل مخصصة.

علاوة على ذلك، فإن العمل جار على إنشاء منصة رقمية تحت إشراف المفتشية العامة للدولة، بمشاركة المفتشية العامة للمالية وأربع مفتشيات داخلية للوزارات، وبدعم فني من الوكالة الرقمية للدولة. وتشمل الأنشطة التي تم تنفيذها بالفعل ما يلي:
- التحقق من الاحتياجات ووضع جدول زمني للتنفيذ.
- تبادل وثائق الشروط المرجعية وتوضيح خطوات دمج التوصيات في المنصة.
- البدء في تصميم المنصة.

وقد أدت المبادرات المتخذة بالفعل الى آثار هامة في تعزيز التنسيق بين هيئات التفتيش. وقد أدى تقاسم البرنامج السنوي للمفتشية العامة للدولة مع محكمة الحسابات إلى تعزيز الشفافية وتسهيل التآزر بين المؤسسات. مكنت الاجتماعات بين فريقي المفتشية العامة للدولة و المفتشية العامة للمالية من تحديد الأولويات المشتركة، مثل دمج البعثات المشتركة والتبادل المنتظم للبرامج، مما يحسن تماسك إجراءات الرقابة. علاوة على ذلك، أدى نشر وتعميم دليل المفتش إلى تنسيق الممارسات وتعزيز قدرات التفتيش في ا لقطاعات الوزارية والمؤسسات المماثلة.
وفي الوقت نفسه، وضع العمل على المنصة الرقمية الأسس لنظام رقابة أكثر كفاءة.
يعد التحقق من الاحتياجات ووضع جدول زمني لتنفيذ المنصة والبدء في تصميم بنيتها بمثابة أداة تعاون فعالة لمركزة التوصيات وتحسين تسيير التفتيش. وتعزز هذه التطورات مشاركة المعنيين وتضع الأسس لحكم أكثر شفافية وتحسين المساءلة داخل المؤسسات العمومية. ومن المقرر تشغيل المنصة في الربع الأول من عام 2025.

التوصية 7: تحسين تسيير القطع الأرضية الحضرية في مجال الدولة من خلال 1) اعتماد لوائح وإجراءات واضحة لتخصيص ومنح وبيع الأراضي الحضرية للدولة، 2) نشر اللوائح والمعاملات المتعلقة بالمنح، تخصيص وبيع أراضي الدولة، و3) إنشاء قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها تحتوي على معلومات وإحصاءات محدثة عن القطع الأرضية الحضرية للدولة، بما في ذلك المباني الإدارية.

الهيئة المسؤولة: الادارة العامة للعقارات و املاك الدولة

الهدف: تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الأراضي الحضرية المملوكة للدولة، مع الحد من نقاط الضعف أمام الفساد.

مدة الإنجاز: من 24 إلى 30 شهرًا

الحالة: تم الانتهاء من 57%.

وصف التوصية:

تهدف هذه التوصية إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الأراضي الحضرية المملوكة للدولة من خلال اعتماد اجراءات ملموسة ومستدامة. وهي مقسمة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

- اعتماد ضوابط وإجراءات واضحة لتخصيص ومنح وبيع الأراضي الحضرية في للدولة.
- نشر اللوائح والمعاملات المتعلقة بتخصيص ومنح وبيع أراضي الدولة، لضمان وصول الجمهور إلى هذه المعلومات.
- إنشاء قاعدة بيانات يسهل الوصول إليها تحتوي على أحدث المعلومات والإحصاءات عن الأراضي الحضرية للدولة، بما في ذلك المباني الإدارية.

الإجراءات المبرمجة:

1.7 تأمين المبيعات من خلال الاهتمام بجميع أعمال التوثيق.
2.7 رقمنة الارشيف و حفظ الممتلكات (الإدخال الآلي للأرشيف الرقمي).
3.7 تنظيم بواسطة مرسوم لعمليات تسوية الأراضي الحضرية المبنية في الأحياء الهشة واقامة منطقة تجريبية.
4.7 إنشاء مكاتب جهوية ميدانية للعقارات و أملاك الدولة.
5.7 اعتماد مرسومين منفصلين (زراعي وحضري) يحلان محل المرسوم 80-2010.
6.7 نشر اللوائح والمعاملات المتعلقة بتخصيص ومنح وبيع الأراضي في نطاق الدولة.

الإجراءات التي تم تنفيذها:

يعاني تسيير الأراضي الحضرية للدولة حاليا من غياب الشفافية و الإجراءات الواضحة، مما يزيد من مخاطر الفساد وسوء التسيير وتضارب المصالح. و تعيق أوجه القصور هذه، التنمية الحضرية وتضر بثقة الجمهور. سيؤدي تنفيذ هذه التوصية إلى ما يلي:

- تعزيز الشفافية من خلال نشر القواعد والمعاملات المتعلقة بأراضي الدولة.
- تقليل فرص الفساد من خلال إجراءات موحدة في متناول الجميع.
- تحسين الكفاءة والعدالة في إدارة الموارد العقارية للدولة.

ولتنفيذ هذه التوصية تم اتخاذ عدة إجراءات:

1. تأمين المبيعات من خلال الاهتمام بجميع أعمال التوثيق:

يتيح دمج أنشطة التوثيق على منصة لعكود عبر الإنترنت إمكانية التحقق من أعمال التوثيق ومعالجتها بنسبة 100% و ذلك منذ أبريل 2024. وهذا يشمل:

- رسوم التسجيل والطوابع.
- الحقوق العقارية.
- حقوق الحفظ

يتم توفير هذه المعالجات من خلال نظام لعكود

2. رقمنة الأرشيف وحفظ الممتلكات (الإدخال الآلي للأرشيف الرقمي):

الهدف هو رقمنة الأرشيف المادي بصفة الية، وهذا يشمل:

- إنشاء قاعدة بيانات محدثة تحتوي على معلومات وإحصائيات عن الأراضي الحضرية المملوكة للدولة بما في ذلك المباني الإدارية وكذلك الأراضي الحضرية المملوكة للغير.
- رقمنة كاملة لوثائق الأراضي.

حالة التقدم هي كما يلي:

- رقمنة 100% من وثائق الأراضي (550 ألف وثيقة).
- تم دمج 100% من المستندات الرقمية في نظام إدارة المستندات الإلكترونية (GedGec).
- تم إدخال 440.000 مستند من أصل 550.000 مستند مدعوم بنظام تسيير المستندات الإلكترونية (GedGec) تلقائيًا من خلال GedGec

3. تسوية الأراضي الحضرية المطورة في الأحياء الهشة بمقرر وإنشاء منطقة تجريبية:

ان المرسوم رقم 181-2024 الذي يحدد اختصاصات وزارة العقارات و أملاك الدولة والإصلاح العقاري وتنظيم الإدارة المركزية لها ، ينظم في مادته 2 التسوية في المناطق الهشة. وتم تنفيذ الخطوات التالية:

- إعداد تقرير يحدد إجراءات التسوية متضمنا قاعدة بيانات السكان المستهدفين واختيار المنطقة التجريبية.
- تحديد اجراءات الاحصاء.

ستتم عملية احصاء الأراضي على عدة مراحل: بعد إعداد الاستبيانات وتدريب القائمين على الاحصاء، سيتم إطلاق حملة لتوعية السكان. ستستخدم هذه الحملة جميع القنوات الإعلامية المتاحة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، لشرح الطرق المختلفة لجمع البيانات، مثل تعداد السكان من الباب إلى الباب والاحصاء عبر الإنترنت.
ويتعلق الاحصاء بشكل رئيسي بالأراضي المبنية. ويأخذ في الاعتبار تصنيف الأحياء، حسب المخاطر المرتبطة بالعقار، والتي تم تقييمها مسبقًا من قبل المصالح العقارية.
نميز ثلاث مناطق عبر مقاطعات نواكشوط التسع، لها اشكاليات وأنماط حضرية متنوعة:

مستوى المخاطر	أمثلة على المناطق
ضعيف	تفرغ- زينة، لكصر، الميناء، السبخة، عرفات وجنوب تيارت،
متوسط	الصكوك، تيارت شمال وشمال شرق H8، H3، K، O، J، I، المجال البحري
مرتفع	غرب لصر، C5، C6، L5؛ قاعدة بيانات سوكوجيم، د ب منطقة الوصل سوكوجيم

ملحوظة: سيبدأ الاحصاء بقطاع تجريبي يتم اختياره في كل منطقة من المناطق الثلاث.

المعالجة بعد الاحصاء

سيتم تصنيف الأراضي المحددة حسب الفئة بعد إجراء دراسة فنية باستخدام منهجية شاملة تجمع بين تسجيل الأراضي والمسوحات الميدانية وتحليل البيانات والتطبيق الصارم لإجراءات شفافة وعادلة. في هذه المرحلة، تم بالفعل تمييز عدة فئات، وهي:

- الأرض التي سيتم تأكيدها أو تنظيمها: الأرض التي تستوفي جميع المعايير التالية:
- على الخطة أو قابلة للدمج في الخطة؛
- الأرض المبنية؛
- وجود وثائق الملكية المثبتة من (سند ملكية الأرض، تصريح الإشغال، جذاذة التطوير، الخ).
- ملكية خالية من النزاعات.
- قطع أرضية معدة للتسوية: القطع التي تستوفي جميع المعايير التالية:
- على الخطة أو قابلة للدمج في الخطة؛
- القطعة مبنية؛
- بدون دعوى قضائية؛

- اشتراك في الشركة الوطنية للماء ؛
- اشتراك في الشركة الموريتانية للكهرباء.

ستبدأ عملية الاحصاء في منتصف يناير 2025.

4--. إنشاء مكاتب ميدانية جهوية للمصالح العقارية:

تم وضع الأساس التنظيمي بموجب مقرر يقضي بإنشاء مكاتب جهوية، والذي أكده المرسوم رقم 181-2024، المحدد لمهام وزارة العقارات و أملاك الدولة وكذلك تنظيم الإدارة المركزية لها.

وفي الوقت الحالي، تم إنشاء 14 مكتبًا من أصل 63 مكتبًا. والمكاتب الميدانية هي كما يلي:

- 12 مكتبا تغطي ولايات نواكشوط الثلاث.
- مكتب داخلة نواذيبو (1).
- مكتب تيريس زمور (1).

5. اعتماد مرسومين منفصلين (زراعي و عقاري) يحلان محل المرسوم رقم 80 لسنة 2010:

- تمت الاستعانة بخبير لإعداد مشروعي المرسومين ومشروعي المقررين التطبيقيين. وقد تم وضع اللمسات النهائية على هذين النصين من قبل المديرية العامة للعقارات و أملاك الدولة وعرضهما لاعتمادهما من قبل مجلس الوزراء.
- علماً بأن اللجنة الوزارية صادقت على التوجيهات الرئيسية لهذين المرسومين في فبراير 2024.

اكتمل الإجراء بنسبة 90% تقريبًا، والخطوة الوحيدة المتبقية هي اعتماد المرسومين.

6. نشر الأنظمة والمعاملات المتعلقة بتخصيص ومنح وبيع أراضي المجال العمومي الدولة:

سيتم تحديد الإجراءات الكاملة لتنفيذ هذا النشاط في المراسيم التي ينتظر اعتمادها والمذكورة أعلاه.

التوصية 8: تعزيز استقلال المحاكم من خلال إصلاح نظام اختيار وتعيين وفصل ونقل القضاة والموظفين الإداريين، ولا سيما عن طريق الحد من دور الرئيس في عملية التعيين.

الهيئة المسؤولة: وزارة العدل

الهدف: تعزيز استقلال ونزاهة العدالة.

مدة الإنجاز: من 24 إلى 30 شهرًا

الحالة: مكتمل بنسبة 67%.

وصف التوصية:

تهدف هذه التوصية إلى تعزيز استقلال المحاكم من خلال إصلاح نظام اختيار وتعيين وفصل ونقل القضاة والموظفين القضائيين. كما يهدف إلى الحد من نفوذ الرئيس في عملية تعيين القضاة، من أجل ضمان قدر أكبر من الحياد والاستقلالية للنظام القضائي. وسيلعب هذا الإصلاح دورًا رئيسيًا في تحسين الحكامة والشفافية من خلال ضمان عدالة مستقلة ومنصفة ونزيهة. و سيساهم تعزيز استقلال المحاكم، في مكافحة الفساد بشكل أفضل وفي تعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي.

الإجراءات المبرمجة:

8.1 تنظيم المنتديات العامة للعدل.
8.2 إنشاء الهيئة العليا لإصلاح العدالة واللجنة الفنية المكلفة بالإشراف على تنفيذ توصيات الوثيقة الوطنية لإصلاح العدالة.
8.3 وضع خطة عمل لتنفيذ الإصلاحات.

الإجراءات التي تم تنفيذها:

إن وجود قضاة مستقلين وفعالين ضروري لضمان حماية الحقوق الاقتصادية في موريتانيا. يعلن الدستور فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (المادة 89)، ويعترف باستقلال القضاة عن أي تأثير خارجي وبسيادة القانون (المادة 90).
وفي إطار تنفيذ هذا الإصلاح، تم تنفيذ الإجراءات التالية:

تنظيم المنتديات العامة للعدل:
تم إعداد وثيقة وطنية حول إصلاح وتطوير العدالة وهي متاحة الآن. ويشكل استقلال القضاء أحد المحاور الاستراتيجية الأساسية لهذه الوثيقة.
إنشاء الهيئة العليا لإصلاح العدالة:

أنشأ المرسوم رقم 191 لسنة 2023 الهيئة العليا لإصلاح العدالة واللجنة الفنية المكلفة بالإشراف على توصيات الوثيقة الوطنية وتنفيذها. وانعقد الاجتماع الأول للجنة العليا في 7 نوفمبر 2023 برئاسة فخامة رئيس الجمهورية.
وضع خطة عمل لتنفيذ الإصلاحات:
أعدت اللجنة الفنية خطة عمل لضمان تنفيذ الإصلاحات. وستكمل هذه الخطة الإجراءات التي سيتم اتخاذها في إطار هذه التوصية.

التوصية 9: تقليل عدد الأنظمة الخاصة والأنظمة المتفاوض عليها، فضلاً عن تعقيد المعايير المتفاوض عليها، مع الحفاظ على جاذبية المستثمرين.

الهيئة المسؤولة: وزارة الاقتصاد و المالية-وكالة ترقية الاستثمارات

الهدف: معالجة نقاط الضعف في إدارة الميزانية من خلال تبسيط القواعد الضريبية والآليات الإدارية لتحصيل الضرائب.

مدة الإنجاز: من 24 إلى 30 شهرًا

الحالة: مكتمل بنسبة 94%.

وصف التوصية:
قبل مراجعة مدونة الاستثمارات، تم إعداد اعلان السياسة الاستثمارية المتوافق مع التوجهات الاستراتيجية لموريتانيا المحددة في استراتيجية النمو المتسارع والرخاء المشترك لدعم الأهداف التالية:
- o الترويج للمحتوى المحلي.
- دعم قدرات القوى العاملة المحلية.
- تنويع الاقتصاد.
- تحسين أداء القطاعات ذات الأولوية.
- ترشيد خطط الحوافز .
- تعزيز القدرات التصديرية.

ثم قامت لجنة الاستثمارات بترجمة المبادئ المنصوص عليها في القانون إلى مصطلحات قانونية لتمكين جميع أصحاب المصلحة من تنفيذها.
على وجه الخصوص، يسمح الإصلاح الشامل لمدونة الاستثمارات بما يلي:
1) تحسين الإطار الجبائي:
- o إزالة الإعفاءات الضريبية غير المستهدفة لمزيد من الشفافية.
- o تخفيض الضرائب المباشرة من أجل ضرائب أخف وأكثر تنافسية.

o تقديم الإعفاءات الضريبية لتشجيع التدريب المهني وإعادة استثمار الأرباح. 2) تعزيز الضمانات للمستثمرين: o حماية الممتلكات بأحكام ضد المصادرة غير العادلة. o المساواة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب. o إنشاء إطار لتسوية المنازعات يعزز الحلول الودية. 3) حكامة جديدة أكثر فعالية لعملية الاستثمار: o إنشاء المجلس الوزاري للاستثمار لضمان اتخاذ قرارات فعالة. o إنشاء لجنة فنية مشتركة بين قطاعية لدعم المجلس الوزاري للاستثمار من أجل تبسيط الإجراءات. o إلغاء لجنة الاستثمار لتبسيط هيكلها. 4) ترشيد أنظمة الاستثمار: o خطة الحوافز الأساسية: متاحة للمشاريع الاستثمارية الحالية، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة. o نظام أقطاب التنمية: مخصص لمناطق جغرافية محددة. o نظام الاستثمارات المهيكلة : مخصص للمشاريع الكبيرة. ○
الإجراءات المبرمجة: 1.9 اجتماعات إطارية مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي و وكالة ترقية الاستثمارات واللجنة الفنية المكلفة بمراجعة المدونة). 2.9 المصادقة على التقريرين اللذين أعدتهما مؤسسة التمويل الدولية واعداد تقرير بدء المهمة مع الإشارة إلى المنهجية وخطة العمل والجدول الزمني. 3.9 التشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين: وزارة البيئة و التنمية المستدامة، وزارة الاقتصاد والمالية، الوزارات القطاعية (النفط والمعادن والطاقة و الصيد والزراعة والتنمية الحيوانية والتجارة والصناعات والحرف والسياحة، ...)، والقطاع الخاص (ارباب العمل ، غرفة التجارة، المستثمرين ، سلك المحامين والمحاسبين، الخ). 4.9 اعداد المسودة الأولى لإعلان سياسة الاستثمار وكتابة تقرير التقديم. 5.9 دراسة المسودة الأولى لسياسة الاستثمار من قبل اللجنة الفنية. 6.9 تنظيم ورشة عمل لتقديم مشروع اعلان سياسة الاستثمار لجميع أصحاب المصلحة: عرض الأهداف، والمنهجية، وخطة العمل، والطريقة التي تم بها أخذ أفضل الممارسات في الاعتبار، ومحتوى مدونة الاستثمار. *7.9* تسهيل المناقشات مع المشاركين وصياغة تقرير يلخص المناقشات. 8.9 إعداد المسودة الأولى لقانون الاستثمار المنقح 9.9 عرض المسودة المنقحة لقانون الاستثمار على جميع أصحاب المصلحة. 10.9 مراجعة مشروع قانون الاستثمار المعدل واحالته إلى اللجنة الفنية. 11.9 المصادقة عليه من طرف اللجنة الفنية.

12.9 صياغة التقرير النهائي.
13.9 عرض مشروع قانون الاستثمار على مجلس الوزراء.
14.9 اعتماد قانون الاستثمار من طرف البرلمان.
15.9 تنظيم ورشات عمل للترويج للمبادرة الاستثمارية الجديدة بين القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين والوطنيين، واطلاق حملة توعية حول المدونة الاستثمارية الجديدة.

الإجراءات التي تم تنفيذها:
إن خطة العمل يجري تنفيذها ضمن الإطار الزمني المخطط له.
وقد شملت عملية التنفيذ العديد من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص (الوزارات وأصحاب العمل وغرفة التجارة،)، وتطلب التنفيذ مراقبة صارمة من جانب وكالة ترقية الاستثمارات التي تولت مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

واستندت عملية الإصلاح إلى تحليل مقارن لسياسات الاستثمار في العديد من دول المنطقة، بالإضافة إلى تشخيص القانون الحالي. وتم إجراء العديد من المشاورات مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وفق مقاربة شمولية وتشاركية.

الإجراءات التي تم تنفيذها:
إن خطة العمل يجري تنفيذها ضمن الإطار الزمني المخطط له.
وكامتداد لهذه المشاورات، تم إعداد مسودة أولية لرسالة سياسة الاستثمار مصحوبة بتقرير العرض. تم تنفيذ مهمة ميدانية في نواكشوط من قبل خبراء في الفترة من 13 إلى 21 نوفمبر 2023، مما سمح بإجراء مقابلات متعمقة مع جميع أصحاب المصلحة وعقد اجتماع للجنة الفنية في 21 نوفمبر 2023. ثم قامت اللجنة الفنية بدراسة هذه المسودة قبل أن يتم عرضها خلال ورشة عمل تجمع جميع أصحاب المصلحة.
أتاحت ورشة العمل مشاركة الأهداف والمنهجية وخطة العمل وأفضل الممارسات المتكاملة بالإضافة إلى محتوى رسالة سياسة الاستثمار. وتم كتابة تقرير يلخص المناقشات، مع محضر لكل اجتماع.
واستمر العمل في تطوير المسودة الأولى لقانون الاستثمار المنقح، والتي تم تقديمها أيضًا للمراجعة من قبل المعنيين قبل إجراء المزيد من المراجعة وتقديمها إلى اللجنة الفنية. وصادقت اللجنة الفنية على المشروع المعدل خلال اجتماع عقد في 16 أكتوبر 2024. وأخيرا، تم كتابة التقرير النهائي، مع إرجاع الوثائق النهائية إلى وزير الاقتصاد والمالية. وتوضح هذه الجهود نهجا صارما وشاملا يهدف إلى إصلاح إطار الاستثمار لجعله أكثر كفاءة وجاذبية.
وأرسل مشروع قانون الاستثمار هذا، الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ 2024/12/18، إلى البرلمان بتاريخ 2024/12/25 لإقراره المقرر في شهر يناير 2025.

يتيح تنفيذ ذلك ما يلي:

- التخفيض من 5 إلى 3 لعدد الأنظمة (إلغاء النقاط الحرة والمناطق الحرة). تتكون هذه الانظمة الثلاثة الجديدة في الواقع من نظام أساس أساسي مشترك تضاف إليه مزايا حسب حجم الاستثمار المبرمج، مع فئتين (الشركات الصغيرة والمتوسطة والوسيطة):

o نظام الحوافز الأساسية هو نظام تم تصميم مجال تطبيقه على نطاق واسع قدر الإمكان لتغطية الحد الأقصى من الاستثمارات (بين 2,000,000 و30,000,000 اوقية جديدة و+5 وظائف لفئة الشركات الصغيرة والمتوسطة و> 30,000,000 حتى 200,000,000 أوقية + 15 وظيفة للفئة المتوسطة).

o ينص نظام قطب التنمية على نفس العتبات المنصوص عليها في نظام الحوافز الأساسية ولكنه يتعلق بمناطق جغرافية محددة سيتم تحديدها بمرسوم.

o أخيرًا، نظام هيكلة الاستثمارات مخصص لاستثمارات لا تقل عن 200,000,000 أوقية جديدة توفر ما لا يقل عن 50 فرصة عمل مباشرة.

- فيما يتعلق بالحوافز الضريبية، يقدم القانون الجديد إطارا ضريبيا أكثر تماسكا من خلال:

o إلغاء الإعفاءات الضريبية للضرائب المباشرة: تمت إزالة الإعفاءات الضريبية التي اعتبرت واسعة للغاية لتجنب إساءة الاستخدام وضمان المنافسة العادلة. ويهدف هذا التغيير إلى إنشاء إطار ضريبي أكثر شفافية وصرامة.

o تقديم الإعفاءات الضريبية للتدريب المهني وإعادة استثمار الأرباح. وسيدعم ذلك تنمية المهارات المحلية وتشجيع إعادة ضخ رأس المال في الاقتصاد.

o تخفيض الضريبة على الشركات إلى 15% للشركات الموجودة في مراكز التنمية، ليحل محل إجمالي الإعفاء الذي تستفيد منه بموجب القانون الحالي.

o الاندثارالمتسارع للاستثمارات المهيكلة.

o إصلاحات ضريبة القيمة المضافة: إعفاءات للسلع الرأسمالية المستوردة، ومدخلات التصدير، والمعدات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة.

8 التواصل والرسملة:

لقد مكن التواصل حول الإصلاحات من رفع مستوى الوعي بين المعنيين الوطنيين والدوليين بأهمية المبادرات المتخذة. وعززت ورشات العمل وحملات التوعية والمشاورات الشاملة من قضايا وأهداف الإصلاحات، لا سيما فيما يتعلق بالتصريح بالممتلكات والمصالح وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد.

وتم خلال حفل إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد 9 ديسمبر 2024، بحضور كبار المسؤولين والعديد من أعضاء المجتمع المدني، تقديم عرض حول الإصلاحات التي تم تنفيذها في إطار خطة الحكامة. وقد مكن هذا العرض إلى توعية الجمهور بأهمية هذه الإصلاحات والتقدم الذي تم تحقيقه.

تم كذلك تنظيم يوم توعوي حول أهمية الحكامة داخل مؤسسات القرض في مركز المؤتمرات، جمع المديرين العامين ومديري البنوك الرئيسيين.

ومع ذلك، لا يزال يتعين تطوير الاستفادة من النتائج التي تم الحصول عليها و البناء عليها. ومن اللازم توثيق النجاحات والدروس المستفادة بشكل أفضل لتوجيه تنفيذ الإجراءات المستقبلية. علاوة على ذلك، فإن تطور استخدام الأدوات الرقمية، مثل البوابات الإلكترونية لمشاركة التقدم والنتائج، يمكن أن يجعل الإصلاحات مرئية أكثر وثقة الجمهور أكبر.

ومن الضروري وضع خطة اتصال استراتيجية وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة لضمان استبطان واستدامة الإصلاحات المتخذة.

9 خطة العمل المستقبلية:

خطة العمل المستقبلية 2025

ID	النشاط	المسؤول	اخر أجل
المدى القصير			
ت 2 أ	تعديل الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بتجريم الفساد والتصريح بالممتلكات وتضارب المصالح لمواءمتها مع المعايير الدولية ومبادئ الممارسة الجيدة - مراجعة القانون المتعلق بمكافحة الفساد - تعديل الإطار القانوني والتنظيمي الأطر المتعلقة بتجريم الفساد والتصريح بالأصول وتضارب المصالح لمواءمتها مع المعايير الدولية ومبادئ الممارسة الجيدة - مراجعة القانون المتعلق بمحاربة الفساد		
2.أ.6	اعتماد مشروع القانون من قبل الحكومة	وزارة العدل	يناير 2025
2.أ.7	احالة مشروع القانون للبرلمان	وزارة العدل	يناير 2025
ت2 ب	تعديل القواعد الحالية لإدخال وتنفيذ نظام شامل للتصريح بالممتلكات وإطار قانوني يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية (مبادئ مجموعة العشرين بشأن التصريح بالممتلكات من قبل المسؤولين العموميين) - إنشاء إطار قانوني شامل يتعلق بالكشف عن الأصول بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالتصريح عن الممتلكات من قبل أعوان الدولة		
2.ب.4	تحويل المسودة الأولية إلى الحكومة لاعتمادها	وزارة العدل	يناير 2025
2.ب.5	احالة مشروع القانون للبرلمان للمصادقة عليه	وزارة العدل	يناير 2025
المدى المتوسط			
ت1	إنشاء وكالة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، وفقاً للمعايير والالتزامات الدولية، تكون لها السلطة والمسؤولية لتنسيق ومتابعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.		
1.3	إقرار مشروع القانون من قبل مجلس الوزراء وإحالته إلى البرلمان	المفتشية العامة للدولة	يناير 2025
1.4	إقرار مشروع القانون من قبل البرلمان وإصداره	المفتشية العامة للدولة	يناير 2025
1.5	إنشاء الوكالة	المفتشية العامة للدولة	سبتمبر 2025

ت2	تعزيز تطبيق الأطر التنظيمية والرقابية الاحترازية المرتبطة بالحكامة، لا سيما من خلال: (1) وضع وتنفيذ خطة عمل، مع جدول زمني، لحل سريع وبطريقة حاسمة لوضعية البنوك التي تعاني من نقص رأس المال وغير القادرة على الاستمرار. ; (2) تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لمعاملات الأطراف ذات الصلة؛ (3) اعتماد شروط أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهياكل وسياسات الحكامة لدى البنوك وكبار المساهمين فيها وإطار مكافحة الفساد؛ و(4) تنفيذ متطلبات حكامة الشركات الجديدة.		
ت2-1	i) تطوير وتنفيذ خطة عمل محددة زمنياً لمعالجة سريعة وحاسمة لوضعية البنوك التي تعاني من نقص رأس المال وغير القادرة على الاستمرار		
2.1.1	تنظيم تكوينات و رحلات التدريب لدى المؤسسات النظيرة	البنك المركزي الموريتاني	31/12/2025
2.1.3	الانتهاء من اعتماد الإجراءات الداخلية المنظمة لمعالجة وتسوية البنوك التي تواجه صعوبات وإجراءات السيولة الطارئة	البنك المركزي الموريتاني	30/06/2025
2.1.5	تقديم ملفات البنوك غير القابلة للحياة إلى مجلس الاحتراز و التسوية و الاستقرار المالي لإجراءات الحل المنصوص عليها في اللوائح: الإدارة المؤقتة، والتصفية،	البنك المركزي الموريتاني	30/09/2025
ت2-2	ii تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لمعاملات الأطراف المتدخلة		
2.2.4	إجراء عمليات تفتيش محددة لتقييم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة ومعاقبة المؤسسات غير الملتزمة.	البنك المركزي الموريتاني	31/12/2025
ت2-4	iv تنفيذ متطلبات حكامة الشركات الجديدة		
2.4.1	التحقق على الوثائق وفي الموقع من تمثيل ثلث أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وكذلك إنشاء لجنة المخاطر.	البنك المركزي الموريتاني	31/03/2025

2.4.2	تطبيق العقوبات على البنوك التي لا تصحح الانحرافات المكتشفة	البنك المركزي الموريتاني	31/03/2025
2.4.3	وضع مقاربة معززة لعمليات التفتيش في الموقع وفي الوثائق، مع التركيز على الحكامة، ووضع الأدوات المناسبة وتدريب المفتشين.	البنك المركزي الموريتاني	31/03/2025
2.4.4	تحديث الاستبيان السنوي لتقييم نظام الحكامة داخل البنوك	البنك المركزي الموريتاني	31/03/2025
2.4.5	توفير التدريب على الحكامة لموظفي الإدارة المسؤولة عن الرقابة المصرفية والمالية	البنك المركزي الموريتاني	30/09/2025
ت3	تكثيف أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الرقابة خارج الموقع وفي الموقع) للكيانات والقطاعات عالية المخاطر، لضمان الامتثال لقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك متطلبات الأشخاص السياسيين المعرضين والملكية الحقيقية		
3.2	تنفيذ برنامج تدريبي للمفتشين يجمع بين التدريب النظري والعملي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	البنك المركزي الموريتاني	31/12/2025
3.3	اعداد وتنفيذ جدول التفتيش على أساس المخاطر، مع التركيز على الكيانات عالية المخاطر	البنك المركزي الموريتاني	31/12/2025
ت4	التأكد من أن جميع المشاريع الكبرى تخضع للتقييم اللاحق من قبل هيئات المتابعة ، مثل المفتشية العامة للدولة و المفتشية العامة للمالية ، ومن نشر نتائج التقييمات على موقع على شبكة الإنترنت يمكن للجمهور الوصول إليه؛ وتمكين الجهة المخولة من فرض المنافسة في قطاعات المرافق		
4.2	الاتصال بمحكمة الحسابات لتقييم 3 مشاريع كبرى	وزارة الاقتصاد والمالية	31/07/2025
4.3	الانتهاء من تقارير التقييم ل 3 مشاريع كبرى	وزارة الاقتصاد والمالية	31/12/2025

ت5	إنشاء نظام للصفقات العمومية من خلال استخدام الإجراءات الإلكترونية المرقمنة و إطلاق بوابة معلومات متكاملة من شأنها تسريع عمليات الاقتناء مع ضمان شفافيتها ونزاهتها من خلال توفير معلومات شاملة عن الصفقات العمومية والمناقصات والمستفيدين وتنفيذ العقود بطريقة تمكن من المشاركة فيها.		
5.1	تحسين إمكانية الوصول إلى معلومات الصفقات العمومية باستخدام منصة تسيير الصفقات الإلكترونية		
5.1.6	تطوير المنصة	الوزارة الأولى	31/12/2025
5.1.7	اختبار المنصة	الوزارة الأولى	31/10/2025
5.1.8	إطلاق وتشغيل المنصة	الوزارة الأولى	31/12/2025
5.1.9	استمرار التطوير والدمج التدريجي مع منصات الإدارة الأخرى	الوزارة الأولى	31/12/2025
5.2	توسيع منصة تسيير الصفقات العمومية عبر الإنترنت لتشمل جميع معاملات الصفقات العمومية		
5.2.1	التوسع التدريجي للمنصة	الوزارة الأولى	31/12/2025
5.3	تدريب مسؤولي الصفقات العمومية والقطاع الخاص والتجمعات على استخدام المنصة الإلكترونية		
5.3.1	اعداد برنامج تدريبي حول استخدام المنصة لجميع المستخدمين	الوزارة الأولى	31/03/2025
5.3.2	تنفيذ برنامج تدريبي حول استخدام المنصة موجه لكافة المستخدمين	الوزارة الأولى	31/12/2025
ت6	اعداد وتنفيذ خطة عمل محددة زمنيا لتحسين التعاون وتبادل المعلومات بين محكمة الحسابات ودوائر التفتيش الأخرى و المفتشية العامة للدولة. وذلك انسجاما مع المادة 21 من القانون الأساسي رقم 100 لسنة 2008. الأمر رقم 032-018 الذي ينص على أن المحكمة "تتلقى بشكل منتظم برنامج الأنشطة السنوية للهيئات الأخرى المسؤولة عن رقابة المالية العامة"		
6.2	مركزة وتجميع خطط العمل (برامج الرقابة) لهيئات المراقبة والتأكد من اتساقها	المفتشية العامة للدولة	31/12/2025
6.3	إنشاء نظام معلومات خاص بتنسيق هيئات الرقابة	المفتشية العامة للدولة	31/03/2025

ت7	تحسين تسيير الأراضي الحضرية للدولة من خلال 1) اعتماد لوائح وإجراءات واضحة لتخصيص ومنح وبيع الأراضي الحضرية للدولة، 2) نشر اللوائح والمعاملات المتعلقة بالتخصيص والمنح و بيع الأراضي المملوكة للدولة، و3) إنشاء قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها تحتوي على معلومات وإحصائيات محينة عن الأراضي الحضرية للدولة، بما في ذلك المباني الإدارية		
7.2	رقمنة وحفظ الأرشيف والإدخال الآلي للأرشيف الرقمي	المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة	31/03/2025
7.3	التسوية عن طريق مرسوم للأراضي الحضرية التي تم تطويرها في الأحياء غير الهشة واقامة منطقة تجريبية	المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة	15/02/2025
7.4	إنشاء مكاتب جهوية للعقارات	المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة	31/12/2025
7.5	اعتماد مرسومين منفصلين (زراعي وحضري) يحلان محل المرسوم رقم 80 لسنة 2010	المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة	31/12/2025
7.6	نشر الأنظمة والمعاملات المتعلقة بتخصيص ومنح وبيع الأراضي الواقعة ضمن المجال المملوك للدولة	المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة	31/12/2025
ت8	تعزيز استقلال المحاكم من خلال إصلاح نظام اختيار وتعيين وفصل ونقل القضاة والموظفين الإداريين، ولا سيما عن طريق الحد من دور الرئيس في عملية التعيين		
8.3	وضع خطة عمل لتنفيذ إصلاحات الوثيقة الوطنية لإصلاح العدالة	وزارة العدل	31/12/2025
ت9	تقليل عدد الأنظمة الخاصة والأنظمة المتفاوض عليها، فضلاً عن تعقيد المعايير المتفاوض عليها، مع الحفاظ على جاذبية المستثمرين		
9.15	تنظيم ورش عمل لتعريف القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين والوطنيين بقانون الاستثمارات الجديد – تنظيم حملة تحسيس حول القانون الجديد	وكالة تشجيع الاستثمار في موريتانيا	31/03/2025

10 الخلاصة:

تظهر الإجراءات المتخذة في إطار خطة عمل الحكامة رغبة قوية في معالجة نقاط الضعف المرتبطة بالفساد وضعف الحكامة في موريتانيا. وتشمل المبادرات الرئيسية اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، والإنشاء المرتقب لهيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، ومراجعة القوانين الرئيسية لتعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد، فضلا عن إطلاق عملية رقمنة الصفقات العمومية.

لقد تم إحراز تقدم في رقمنة سجلات الأراضي، والإشراف على القطاع المصرفي، ومراقبة المشاريع الاستثمارية الكبرى. وقد تم تحسين التنسيق بين الهيئات الرقابية، ويجري تطوير منصة رقمية لتحسين متابعة التوصيات الصادرة عن الهيئات الرقابية.

وقد نجحت هذه الجهود الجماعية، المدعومة بمشاورات شاملة مع المعنيين من القطاعين العام والخاص، في إرساء أسس متينة لحكامة أكثر عصرية تركز على الشفافية والمساءلة. وسيكون الانتهاء من الإصلاحات القانونية والمؤسسية حاسما لتعزيز هذه المكاسب، وتكثيف الحرب ضد الفساد، وتعزيز ثقة المواطنين.

11 الملحقات: